

التوسع العمراني وتأثيره على غابة المعمورة

عبد الغني قايد العبدلي

طالب في سلك الدكتوراه-قسم الجغرافيا

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية - جامعة ابن طفيل - المملكة المغربية

abdulghani.alabdali@gmail.com

تاريخ الاستلام: 19-فبراير-2024

تاريخ القبول: 16-مارس-2024

تاريخ النشر: 27-مارس-2024

ملخص البحث:

منذ فجر الاستقلال والمغرب يعرف تحضرا سريعا حيث ارتفع عدد المدن ليصل الى 365 مدينة¹، كما وجدت الدولة نفسها مجبرة على زيادة توسع رقعة المدينة على حساب المجالات القروية تمدين اضطراري للقري، كما تضاعف عدد ساكنة المدن 6 مرات بين 196-2014²، وبالتالي، تراجعت الأراضي الزراعية والمجالات الغابوية أمام هذا التوسع الحضري، وقد شكل نظم المعلومات الجغرافية فقرة نوعية هامة ساهمت بشكل كبير في دراسة أشكال استغلال الأراضي، وبالتالي أصبح بإمكاننا دراسة شكل استعمال الأرض في الماضي، والحاضر كما يمكننا من استشراف المستقبل، وفي دراستنا للمجال المدروس اعتمدنا نظم المعلومات الجغرافية، وصور الاقمار الاصطناعية، لرصد التوسع العمراني. على حساب المجال الغابوي كما أفرز هذا التوسع عن إشكالات بيئية جديدة، أصبح يتخبط فيها هذا المجال المدروس مثل تراكم الازبال والروائح الكريهة. وأصبح لزاما على المسؤولين والمجتمع المدني الوقوف على الإشكاليات البيئية وإيجاد حلول لها في اقرب الآجال لها.

الكلمات المفتاحية: التوسع الحضري - التوسع العمراني - المجال الغابوي - الإشكاليات البيئية - غابة المعمورة.

المقدمة:

تعتبر المعمورة ثروة إيكولوجية واقتصادية مهمة لمدينة القنيطرة إذ تعد رثة خضراء محاذية لاحد المراكز الحضرية المزدهمة غير أن هذه الثروة الغابوية قد أدخلها في اعتبارات التهيئة والتعمير بحيث أصبحت الملجأ الوحيد لتوسع المجال الحضري وذلك راجع لعدة عراقيل كنهج سبو والمناطق الفيضية والمحميات الدولية مما جعلها تستقبل عدة مشاريع ومرافق إدارية وتقنية وثقافية مما قضي على مساحات هائلة منها كما أن من خاصيات النظام العقاري لمدينة القنيطرة أنه غابوي في غالبيته، بحيث توجد أراضي ضمن الملك الخاص للدولة شيدت فوقها مرافق عمومية، الشيء الذي جعل عملية التوسع العمراني تعترضه عدة إكراهات جعلت المدينة تحاول أن تتجاوز هذه المشاكل وكذلك عبر عدة مخططات، من أبرزها تصميم التهيئة الذي خرج الى حيز الوجود سنة 2004 من أجل القضاء على كل الإكراهات ومن أجل عقلنة استعمال المجال.

¹ توجيهات السياسة العامة لأعداد التراب، السياق والرهانات ومسلسل الانجاز، 2019ص19.

² المرجع نفسه ص19

فما هي مجالات التوسع العمراني التي تم فصلها عن النظام الغابوي؟ وكيف كان لها الأثر على غابة المعمورة وما هو دور المسؤولين في مواجهة الزحف العمراني؟

مشكلة الدراسة:

- *- هل بإمكان الجانب التشريعي والمؤسسي أن يضع حلولاً لما ستؤول إليه مواردنا الغابوية؟
- *- هل يمكن تحدي توسع الأراضي المزروعة وزحف التعمير على حساب الأراضي الغابوية والرعية وتحدي الضغط الديمغرافي المتواصل؟
- *- ماهي المخططات والحلول المقترحة للحد من تدهور غابة المعمورة والحلول البديلة في حالة تراجع الغابة وسبل التأقلم مع ذلك؟

أهداف الدراسة:

- في كل بحث علمي لابد من تسطير الأهداف التي تأطر البحث ، ويتأطر هذا البحث، بأهداف علمية يمكن إجمالها في:
 - معرفة المشاكل البيئية التي تعاني منها مجال الدراسة.
 - الوعي بالمشاكل البيئية التي يعانيها المجال المدروس
 - اقتراح حلول علمية للمشكلات التي يعاني منها مجال الدراسة.

أهمية الدراسة:

موضوع التوسع العمراني من المواضيع الشائكة في الوقت الحالي، ويعتبر الاهتمام بها ودراستها من المسلمات وذلك لتعرف على كيفية المحافظة عليها من المخاطر التي تهددها وإيجاد حلول لها، والمحافظة عليها بشكل يستجيب لمتطلبات الحاضر والمستقبل بغية تحقيق تنمية مستدامة، ويعتبر المجال المدروس من المجالات الجغرافية الحيوية التي عرفت تسارعا سكانيا ونموا ديموغرافيا متسارعا إذا لم نقل انفجارا، لكن في المقابل نجد تراجعها سلبيا للمجالات الطبيعية مثل الغابات، وكذا ضعف في المجالات الخضراء ومشكل السكن ، ومشاكل التلوث، إذن لابد من دراسة بيئية مستفيضة لهذا المجال ومحاولة إيجاد حلول للمشاكل البيئية التي تعاني منها:

المنهجية: إجراءات الدراسة والأدوات

مجال الدراسة عرف نموا متسارعا لسكان وبالتالي توسع عمراني على حساب المجالات الطبيعية مثل الأراضي الفلاحية والغابات، الشيء الذي سيكون له انعكاسات على البيئة مثل:

- تراجع المساحات الغابوية على حساب الأحياء السكنية الشيء الذي سينعكس سلبا على التوازنات البيئية.
- مشاكل بيئية متمثلة في التلوث الصناعي وسوء تدبير النفايات بالمجال المدروس

استعملنا في هذا البحث جملة من المناهج مثل منهج التقصي والمنهج الاستقرائي والاستنباطي والمقارنة الزمنية من أجل رصد التحولات التي طرأت على المجال المدروس.

الإطار النظري:

مراحل التوسع العمراني لمدينة القنيطرة:

عرفت مدينة القنيطرة مراحل متعددة في تطورها، سواء في فترة الاستعمار أو ما بعد ذلك، وكانت هناك عدة ميكانيزمات ساهمت في هذا التطور بشكل ملفت، حيث أن المدينة أصبحت تتطور وتتسع بشكل كبير بسبب توافد السكان من كل

الانحاء وقد ساهم النمو الديموغرافي الكبير الى توسع مجالها العمراني و الحضري وجلبها استثمارات ومشاريع جعلها تلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني وقد مر ظهور ونشأة المدينة بمرحلتين، مرحلة الاستعمار، ومرحلة الاستقلال.

1-مراحل الفترة الاستعمارية:

- مرحلة ما قبل سنة 1924:

عرفت هذه المرحلة تدشين القنيطرة كمدينة مخططة وذلك في بداية الشروع في تطبيق مقتضيات المخطط الأول لتهيئة المدينة، في ظل ظروف سياسية ومعطيات اقتصادية واجتماعية، حيث اتجهت مشاريع التعمير خلال هذه الفترة نحو الشمال والجنوب بين الميناء والسكة الحديدية على طول غابة المعمورة وذلك بإنشاء أول مشروع عمراني هو ميناء ليوطي سنة 1941، وهو المشروع الذي عمل على إرساء المعالم الأولى للمدينة.

كما أنه وفي هذه الفترة أنشأت مشاريع عمرانية سكنية تتمثل في الأحياء الأوروبية والمغربية والتي توسعت على الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين الرباط وطنجة .

وقد تم إنشاء مشروع عمراني آخر وهو الحى العسكري في الشمال الغربي قرب طريق مهدية والذي شكل أنداك النواة الأولى للقاعدة الجوية والبرية.

هذه المشاريع رافقها نموا متزايد في قطاع البناء والتعمير ويتجلى ذلك في التزايد الكمي للبنىات و المنشآت العمرانية والذي انتقل ما بين (1916-1920) من 18 الى 19 كما أن المساحة المبنية بدورها ازدادت من 1753 الى 2280 متر مربع.

- مرحلة ما بين 1925-1948:

شهدت القنيطرة في هذه الفترة إعداد مخطط جديد للتهيئة العمرانية، وعلى ضوءه تم إنشاء أول حي صناعي بالمدينة سنة 1933 كما أنشأ بعض الصناعات غرب المدينة، وقد تميزت هذه المرحلة أيضا بميلاد أحياء سكنية جديدة نتيجة لتوسع المدينة الأوروبية الذي اتخذ شكلين.

✓ توسع نحو الغرب عبر حي ميموزا.

✓ توسع نحو الشمال الغربي عبر حي المدينة العليا.

ومن المشاكل التي عرفتھا المدينة خلال هذه الفترة هي بروز دور الصفيح بها من طرف الساكنة المغربية المهمشة كما بدأت تتوسع خلال سنة 1922 في اتجاه الشمال الشرقي للشارع المركزي "محمد الخامس" وابتداء من سنة 1930 سوف تتوسع دور الصفيح لتعمير الأراضي المتواجدة في الجنوب الشرقي لطريق فاس، هذا المشكل ظهر بسبب غياب مشاريع عمرانية سكنية والتي كان ينتهجها المستعمر آنذاك.

-مرحلة ما بين 1949-1956:

ابتداء من الخمسينيات عرفت القنيطرة امتداد ملحوظا لمجالها العمراني، سواء أكان لأغراض سكنية أو اقتصادية وذلك لاستقطاب لتيارات الهجرة وقد سببت الدينامية في ظهور السكن العشوائي واتساع رقعته، وتجسد ذلك في مجموعات سكنية متباعدة مجاليا، وخلال الحرب العالمية الثانية عرفت المدينة توسعا غير معهود ساهمت فيه عدة عوامل:

• انتشار المجاعة سنة 1945.

• إنشاء القاعدة الجوية الامريكية ما بين 1949-1953.

- الاستثمارات التي توافدت على المدينة إبان الحرب وبعدها.
- الحرائق التي اندلعت في أحياء الصفيح المحيطة بالمدينة، التي دفعت السلطات الى تخطيط مدينة مغربية جديدة.

2- مراحل الاستقلال:

-مراحل ما بين 1957-1970:

شهدت المدينة في هذه المرحلة تطورا مجاليا مهما، وقفزة اقتصادية بسبب اتساع مساحة الحلي الصناعي وأنعاش أنشطته، وظهور تجزئات سكنية جديدة عبر جميع اجزاء المدينة.

- ✓ امتداد الحي الصناعي القديم من منطقة الميناء في اتجاه الحدود الشمالية الشرقية للمدينة.
- ✓ التوسع الجغرافي للرقعة المبنية، المتمثل في إنشاء تجزئات سكنية جديدة في الاجزاء الشمالية الشرقية والشرقية الجنوبية.
- ✓ بناء بعض التجهيزات والمرافق العمومية (منشآت ذات صبغة تعليمية واجتماعية) في الجزء الشمالي من غابة المعمورة.

-مرحلة بين 1971-1982:

تميزت هذه الفترة بإعداد تصميم جديد لهيئة مدينة القنيطرة، وذلك في إطار السعي لتوسع مجالها العمراني، وتنفيذ بعض مشاريع إعادة الهيكلة في الجنوب الشرقي من المدينة، وامتلاء النطاقات الفارغة من الحي الصناعي وفي خضم ذلك، يمكن تحديد المجالات الحضرية المبنية على الشكل التالي:

- بناء المساكن والدور المغربية بأحياء الساكنية، بام، لا بيطا، وأجزاء من دور أطلس، وأفكا، وباب فاس.
- تشيد الفيلات بالمساحات الفارغة في حي ميموزا ومساحات صغيرة بالمدينة العليا.
- التطور المحدود لمساحة المنطقة الصناعية شمال شرق المدينة.

-مرحلة ما بين 1983-1990:

تشكل هذه المرحلة أهم الفترات التاريخية الحاسمة في بلورة أشكال واتجاهات التوسع العمراني لمدينة القنيطرة إزاء بناء عدة تجزئات سكنية ضخمة سواء أكانت تجزئات مخططة أو مجالات حظيت بتنفيذ مشاريع إعادة الهيكلة في إطار برامج التنمية الحضرية الهادفة إلى القضاء على أحياء الصفيح، كما تم إنشاء أحياء متباينة الوظائف والخصائص العمرانية.

وعكس ذلك نجد أن المدينة لم تتوسع في الأجزاء الشرقية نظرا لوجود مرجة الفوارات التي تقف عائق طبيعيا أمام الزحف العمراني شرقا.

-مرحلة ما بين 1991-2002:

واصلت مدينة القنيطرة توسعها العمراني في نفس الاتجاهات التي أصبحت تشكل الأماكن الجاذبة للعمران والمتطورة في المستقبل، الغرب والشمال والجنوب الغربي للمدينة فشمالا هناك أحياء الحدادة والحوزية والإسماعيلية الذي أصبح بمثابة اخر حزام سكني يقع جنوب القاعدة الجوية. أما غربا فلقد اكتملت البنية السكنية لحي أولاد أوجيه وتم تشيد العمارات الخاصة بالبرامج الوطني لبناء مائتي ألف مسكن.

بخصوص شرق المدينة فإن وجود مرجة الفوارات كما ذكرنا سابقا أدى هذه المرة إلى ظهور أحياء سكنية شرقها، وهي عبارة عن مجالات مختلفة في نمط إنتاجها وخصائصها العمرانية، وهي إما مجالات حظيت بقسط من التهيئة كالفوارات أو مجالات إعادة الهيكلة كحي البلادي (الكرتون) وأحياء الصفيح مثل العصام والنخاسة.

-مرحلة من 2002 إلى الآن:

شهدت هذه المرحلة تطورا وتوسعا مجاليا مهما، بحيث حظيت الأجزاء الجنوبية الشرقية ببناء أحياء مخططة وأخرى لإعادة الهيكلة، يمثل النط الأول حي الإرشاد بينما الثاني يتألف من أحياء الوفاء I وسوق السبت والمحاور الكبرى للسكنية مثل أولاد عرفة، الوفاء 2 و3 والأمل فجميعها تعد أحياء جديدة في هذا الجزء من الحيز الحضري لمدينة القنيطرة.

ولازال التوسع العمراني يعرف توسعا مهما خصوصا من الناحية الجنوبية الغربية للمدينة.

من خلال هذه النبذة التاريخية عن التعمير لمدينة القنيطرة يتضح لنا بأنها أصبحت من أهم المدن الساحلية التي تأخذ الريادة الاقتصادية في فترة الاستعمار، فمدينة القنيطرة في تلك الفترة أصبحت من أهم المدن المغربية، نتيجة البنية التحتية التي أصبحت تتوفر عليها وكذلك الشأن بالنسبة للوحدات الصناعية التي أصبحت تتركز بها، هذه العوامل ساهمت بشكل مباشر في استقطاب أعداد مهمة من المهاجرين من مختلف أرجاء المملكة، وبالخصوص من جهة الغرب الشراة بني أحسن، الشيء الذي جعل المدينة تتوسع شيئا فشيئا. نفس الظاهرة استمرت في فترة الاستقلال وبنفس الحدة، الشيء الذي ترتبت عنه عدة اختلالات مجالية واقتصادية واجتماعية.

لذا فمدينة القنيطرة أصبحت تعاني من عدة مشاكل، أبرزها التوسع العمراني على المجالات الضاحوية التي هي عبارة عن أراضي زراعية وغابوية كغابة المعمورة. كل هذه المشاكل حاولت المدينة ان تتجاوزها وذلك عبر مخططات، من أبرزها تصميم التهيئة الذي خرج إلى حيز الوجود سنة 2004 من أجل القضاء على كل الإكراهات.

- تصميم التهيئة لمدينة القنيطرة:

عرفت المغرب كباقي المجتمعات المعاصرة ظاهرة التعمير في بداية القرن العشرين نتيجة النمو الديموغرافي والعمراني السريعين، وهكذا شكلت وثائق التعمير اهم وسيلة استعملتها الدولة في إنتاج وهيكلية المجال الحضري وذلك بفتح مناطق جديدة للتعمير وتزويدها بمختلف التجهيزات والمرافق الضرورية.

يعتبر تصميم التهيئة أول وثيقة تعميمية نص عليها التشريع المغربي في مجال التخطيط الحضري ضمن أول قانون تنظيمي لأعمال التعمير صدر سنة 16 أبريل 1914، وكان أول مخطط تنظيمي اعتمدت عليه السلطات الإدارية في عهد الحماية لتهيئة وتخطيط المدن، وتنظيم الاستعمالات العقارية، واحداث المناطق، وإنجاز التجهيزات والمرافق الأساسية. وقد تمسك المشرع المغربي به في كل الإصلاحات التي عرفها قطاع التعمير، حيث عمل به في ظهير 1952 المتعلق بالتعمير، وكذلك في قانون التعمير الحالي ابتداء من سنة 1992، مما جعله بمثابة دليل للسلطات العمومية في مجال التخطيط الحضري والتوسع العمراني وأداة لترجمة توجهات المخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية على أرض الواقع، وكذا تحديد الإجراءات التنظيمية المتعلقة بعمليات التعمير وكيفية استعمال الأراضي.

وبالنسبة لمدينة القنيطرة فقد أتى هذا التصميم لمواجهة الإكراهات التي أضحت تواجه المجال الحضري، وكذلك للدفع بمسلسل التنمية بهذا القطب الحضري، خاصة وأن المدينة تعتبر أهم تجمع حضري صناعي بجهة الغرب الشراة بني أحسن، حيث تضم 47% من الساكنة الحضرية وأكثر من 166 وحدة صناعية تشغل ما يفوق 10500 عامل، ونتيجة لإمكاناتها

الصناعية والخدماتية، أصبحت المدينة تعرف ضغطا ديمغرافيا هاما ساهمت فيه بالخصوص الهجرة القروية التي لم تستطع المراكز الحضرية المجاورة التخفيف من حدتها، الشيء الذي انعكس سلبا على نسيجها الحضري عامة وإطارها المبني خاصة، وهكذا أصبحت المرفولوجية الحضرية لمدينة القنيطرة عبارة عن قطع أحياء متناثرة دون انسجام أو تناسق فيما بينها. هكذا فقد عاشت حركة التعمير والتوسع المجالي بمدينة القنيطرة ولفترة طويلة نوعا من الفوضى بسبب غياب أي وثيقة قانونية لتنظيم المجال، وكان المجال يتم تنظيمه بتصميم مرجعي غير معروف، وليست له أي فعالية على أرض الواقع، وذلك بالرغم من الأهمية التي تكسبها المدينة على جميع المستويات العمرانية، الديمغرافية، الاقتصادية والإدارية. غير أننا نجد وجود عوامل تعيق التوسع الحضري بمدينة القنيطرة والمتمثلة في مجموعة من الإكراهات الطبيعية والبشرية والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1- إكراهات طبيعية:

- تمثلت في مدينة محاصرة بين واد سبو وغابة المعمورة والمجالات الفيزيائية بكل من العصام ومرجة الفوارات .
- منطقة الحاج منصور الصعبة التطهير .
- توسيع المدينة فوق فرشة مائية باطنية مهمة تغذي تجمعات حضرية كبيرة.
- غابة المعمورة والتي تعتبر أكبر غطاء نباتي مكون من أشجار البلوط الفليني المههد بالانقراض.

2- إكراهات بشرية:

* **التزايد الديمغرافي المهم:** لقد أدى توافد السكان إلى مدينة القنيطرة بتزايد الكثافة السكانية بها وبالتالي ظهرت لنا شريحة غير قادرة على اقتناء سكن مناسب، حيث تستقبل المدينة 7250 مهاجر سنويا مما أدى بها للجوء إلى ضواحي المدينة نظرا لتوفر شروط ملائمة لاقتناء سكن أو إنشائه حسب الوضعية الاجتماعية لكل فرد.

* **القاعدة العسكرية:** تقع في الشمال الغربي لمدينة القنيطرة وتحتل مساحة 1400 هكتار يحدها من الجهة الشرقية والشمالية والغربية واد سبو، بينما من الجهة الجنوبية، الطريق الثانوية رقم 212 الرابطة بين القنيطرة والمهدية وتعد من أهم البنيات العسكرية في المغرب ولا ينتظر تحويلها إلى مكان اخر، هذا الأمر يشكل لا محالة عائقا نحو توسع المدينة ويوجه توسعها نحو الجنوب الغربي.

* الحي العسكري بوسط المدينة:

تم تنظيمه بناء على مقتضيات تصميم التهيئة سنة 1914 ليقوم بدور السد المنيع بين المدينة الأهلية والمدينة الأوروبية وقد شكل هذا الحي عرقلة لنمو المدينة، غير ان مكانته داخل المنظومة الحضرية قد تم اقتراح ادماجه ضمن مكونات المشروع الحضري لمدينة القنيطرة.

- خطوط السكة الحديدية التي تفصل المدينة إلى شطرين حيث أضحت السكة الحديدية بمثابة إطار محدد للمدار الحضري خاصة في المنطقة الجنوبية للمدينة الغربية.
- المشاكل العقارية المرتبطة بأراضي الجموع ومنها على الخصوص البناء العشوائي.
- تكثيف السكن بمركز المدينة وذلك في غياب مخطط مديري لتطهير السائل.

كل هذه العوامل وغيرها من الإكراهات دفعت الفاعلين في مجال التعمير بالمدينة والمتمثلين في كل من عمالة إقليم القنيطرة والجماعة الحضرية للمدينة، وكذلك الوكالة الحضرية إلى توجيه جهودهم نحو تزويد المدينة بتصميم تهيئة، هذا التصميم

الذي انطلقت أشغال دراسته في 02 سبتمبر 1996 ولم يخرج إلى حيز الوجود إلى في 26 ابريل 2004 تاريخ نشر المرسوم القاضي بالموافقة على التصميم، والإعلان أن في ذلك منفعة عمومية أي بعد ما يقارب السبع سنوات من انطلاق الدراسات الأولية.

مجالات التوسع العمراني بمدينة القنيطرة على حساب غابة المعمورة:

إن التوسع العمراني الذي عرفته مدينة القنيطرة والذي لا زالت تعرفه، بعد نفاذ الاحتياط العقاري عرفت عدة أشكال من التوسع هذا النوع من التوسع كان على حساب مجالين لتغطية النقص الحاصل على المستوى العقاري وهذين المجالين هما المجال الزراعي والمجال الغابوي اللذان يوجدان في ضاحية المدينة.

فخلال السنوات الأخيرة أصبح المجال الغابوي للمعمورة التابع لمدينة القنيطرة منذ انشاء محطاتها الحديدية مجال توسع المدينة وذلك لأنها تعاني من عراقيل مثل سبو والمناطق المعرضة للفيضانات والمحميات الدولية وتبقي غابة المعمورة أي جنوب المدينة التي تشكل حاجزا طبيعيا هي الخيار الوحيد للتوسع بسبب تزايد السكان بوتيرة سريعة مما جعله يشكل تقلا في توسيع المدينة وامتدادها على مجالات غابوية كذلك عامل الهجرة من الريف الى المدينة يؤدي الى ارتفاع الطلب على الأراضي من أجل السكن و لأغراض أخرى كذلك تلعب المواصلات دورا مهما في زحف العمران وذلك من خلال شق الطريق وإقامة المشاريع والأنشطة التجارية على جوانب هذه الطرق كما ان كما ان انعدام التخطيط الجيد في المدن ساعد على توسعها على حساب غابة المعمورة بالإضافة إلى دور العامل السلوكي والمتمثل في رغبة السكان بالسكن في الضواحي خارج المدن لذا نجد بعض المرافق أصبحت تأخذ حيزا مهما من المجال الغابوي بمدينة القنيطرة ومن الأمثلة على ذلك جامعة ابن طفيل بجميع كلياتها والتي توجد في قلب غابة المعمورة ونفس الشيء بالنسبة للمعهد الوطني للشرطة والمستشفى الإدريسي والحي الجامعي الجديد التابع لمؤسسة الشعبي ومؤخرا المركز التجاري مرجان الذي التهم بدورة مساحة من غابة المعمورة وفندق رولا كس المعمورة وإقامة المعمورة.

جدول 1: الأراضي التابعة لغابة المعمورة بطريقة غير قانونية والتي تم فصلها عن النظام الغابوي وضمها إلى الأملاك العقارية

المستفيد	المؤسسات	المساحة بالهكتار	تاريخ الترخيص	نوعية المشروع الذي تم من أجله الفصل
وزارة التربية الوطنية	جامعه ابن طفيل ثانوية سمو	23 هكتار 68 ار 3 سنتيار 04 هكتار 50 ار	2004 2009	توسعة جامعه ابن طفيل
	إعدادية ابن تومرت	2 هكتار 5 ار	2004	
	توسيع المدرسة الوطنية لإحصاء التطبيقي	02 هكتار 08 ار سنتيار		
المرجان	المرجان	26 هكتار 76 ار 58 سنتيار	2008	مركب تجاري
الامن الوطني	المعهد الوطني للشرطة	30 هكتار	2007	توسعه المعهد الوطني للشرطة
وزارة الصحة	المستشفى الإدريسي	12 هكتار 49 ار 12 سنتيار	2013	توسيع المستشفى الإدريسي
ماكدونالد	ماكدونالد	57 هكتار 87 ار	2014/03/14	توسيع ماكدونالد
الشركة العامة العقارية	الشركة العامة العقارية	26 هكتار 85 ار 76 سنتيار	2008	مركب سكني
ستيفان كليمان	ستيفان كليمان	2500 متر مربع	2009	مصحة

عبد الغني قايد العبدلي

شركة الطرق السيارة	محطة الأداء بالقنيطرة	1 هكتار 82 ار 80 سنتييار	في طور الانجاز	توسيع محطة الاداء بالقنيطرة
المكتب الوطني للسكك الحديدية	محطة القنيطرة	24 هكتار 62 ار سنتييار		محطة القنيطرة
الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية	الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية	14 ار 93 سنتييار	2008	مكاتب وسكن وظيفي
بلدية القنيطرة		46 هكتار 44 ار 94 سنتييار	2007	ملعب الخيل
		6 هكتار 190 ار		بنايات
		3 هكتار 37 ار 90 سنتييار		قنوات الماء الصالح للشرب
		3300 متر مربع		مركز التشريح الطبي
		07 هكتار 76 ار 65 سنتييار		طريق مداري
الاعمال الاجتماعية للمياه والغابات		38 ار 58 سنتييار		بنايات
المكتب الوطني للماء الصالح للشرب		9125 متر مربع		مركب سكني
		2 هكتار 15 ار		محطة المحولات
		2 هكتار 31 ار 34 سنتييار		نادي ترفيهي
المجموع		233 هكتار 76 ار 35 سنتييار		

المصدر: المديرية الجهوية للمياه والغابات بالقنيطرة 2017

جدول 2: الأراضي المستغلة بصفة مؤقتة وتم فصلها عن غابة المعمورة بالقنيطرة

المستفيد	المساحة	نوعية المشروع الذي تم من أجله الفصل
المكتب الوطني للماء الصالح للشرب	2 هكتار 15 ار	محطة المحولات
	2 هكتار 31 ار 34 سنتييار	نادي ترفيهي
وزارة الشباب	17 هكتار	نادي للشباب ملعب تنيس
الغرفة التجارية	3 هكتار 16 ار	قصر المعرض
جمعية الاطفال المعاقين	30 ار	مجمع رياضي
المجموع	42 هكتار 92 ار 25 سنتييار	

المصدر: المديرية الجهوية للمياه والغابات بالقنيطرة 2017

جدول 3: برنامج توسعه جامعه ابن طفيل على حساب غابة المعمورة

المشروع	المؤسسة	المساحة بالهكتار
1	جامعة العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية	3 هكتار
2	مجمع التطور العلمي	2 هكتار
3	مجمع رياضي	3 هكتار
4	المكتب الوطني للأشغال الجامعية والاجتماعية والثقافية	4 هكتار
5	الكلية الرياضية	3 هكتار
المجموع		15 هكتار

المصدر: بلدية المعمورة بالقنيطرة 2017

من خلال الجداول يتضح لنا بأن هناك مساحات مهمة تم فصلها عن النظام الغابوي من غابة المعمورة وضمها إلى الأملاك المخزنية سواء بطريقة غير قانونية أو كان عن طريق الاستغلال المؤقت لها والتي سيتم ضمها فيما بعد وتسوية وضعيتها القانونية.

ومن ضمن الأملاك التي تم استغلالها بطريقة غير قانونية كان منذ سنة 1929 أي منذ الفترة الاستعمارية وقد خص بلدية القنيطرة بمساحة اجمالية 56 هكتار 72 ار 84 سنتييار وقد شمل ملعب الخيل وكان له مساحة 46 هكتار 44 ار 94 سنتييار كما شمل ايضا مجموعة من البنايات المجاورة له على مساحة 6 هكتار 90 ار مركز لقنوات الماء الصالح للشرب الذي كان سنة 1956 على مساحة تقدر ب3 هكتار 37 ار 9 سنتييار وكذلك في نفس السنة تم اجتثاث جزء مهم لتوسيع محطة السكة الحديدية بمساحة 24 هكتار 62 ار 46 سنتييار وفي سنة 1984 معهد التكنولوجيا التطبيقية بمساحة 2 هكتار 82 ار.

أما بالنسبة للوزارات فنجد وزارة التربية الوطنية على مساحة 23 هكتار 68 ار 3 سنتييار وكان ذلك سنة 2004 والذي شمل توسيع المدرسة الوطنية للإحصاء التطبيقي بمساحة 2 هكتار 8 ار 3 سنتييار كما نجد في سنة 2016 تم اجتثاث 15 هكتار من الغابة كبرنامج لتوسعه جامع ابن طفيل والذي شمل مشاريع من بينها جامع العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مجمع رياضي، مكتب الوطني للأشغال الجامعية والثقافية، مركز التطور العلمي وكذلك إنشاء كلية الرياضة أما فيما يخص وزارة الصحة فقد تم اجتثاث مساحة 5 هكتار 15 ار سنة 1931 اما في سنة 2014 مساحة 12 هكتار 49 ار 12 سنتييار كتوسعة للمستشفى الادريسي بالقنيطرة.

أما بالنسبة للفترة الحالية فنجد جزء كبير من الأراضي التابعة لغابة المعمورة والتي تم فصلها عن النظام الغابوي وقد اصبحت ضمن الأملاك المخزنية تستعمل للمصلحة الخاصة من بينها نجد مستشفى ستيفان كليمان الذي انجز على مساحة 2500 متر مربع وكذلك ماكدونالد على مساحة 57 هكتار 87 سنتييار ومشروع الأعمال الاجتماعية للمياه والغابات على مساحة 9125 مترمربع والذي خصصت مساحته كمركب سكني وكذلك الشركة العامة العقارية على مساحة 26 هكتار 85 ار 76 سنتييار. يتضح من خلال الوثائق والخرائط ان مساحة غابة المعمورة بدأت تنقهق بشكل كبير وذلك نظرا للاجتثاث المهم لمعظم التشكيلات النباتية الغابوية والتي تم تخصيصها للتعمير المؤسساتي من طرف الخواص والذين يهدفون من وراء ذلك تحقيق مصالحهم الخاصة التي قد تتعارض في بعض الأحيان مع مصلحة الجماعة نذكر منها المركب التجاري مرجان على مساحة 26 هكتار 76 ار 58 سنتييار والذي خصصت مساحة منه لبناء مشروع رولاكس فندق المعمورة تقدر ب3017 متر مربع ومشروع إقامة المعمورة على مساحة 3276 متر مربع.

من خلال الجدول 2 والذي يوضح الاستغلال المؤقت للأراضي التابعة لغابة المعمورة بالقنيطرة نجد:

-الوكالة المستقلة للماء والكهرباء الذي شمل مساحة 2 هكتار 15 ار خصص لمشروع محطة المحولات و2 هكتار 31 ار 34 سنتييار كنادي ترفيهي.

-وزارة الشباب الذي خصصت 17 هكتار منها كنادي للشباب على مساحة 1 هكتار 30 ار 30 سنتييار للتنس.

-الغرفة التجارية خصص 3 هكتار 16 ار لقصير المعارض.

-جمعية الاطفال المعاقين 30 هكتار خصص لبناء مجمع رياضي.

ومن هنا يمكن استنتاج ان المساحة الاجمالية للأراضي التي تم استغلالها بصفة مؤقتة من غابة المعمورة بالقنيطرة بلغت 42 هكتار 92 ار 25 سنتييار.

جدول 4: المساحة الاجمالية التي تم اجتثاثها من غابة المعمورة التابع لمدينة القنيطرة.

نوع المشروع	المساحة
الفصل عن النظام الغابوي	233 هكتار 76 ار 35 سنتييار

الاستغلال المؤقت	42هكتار 92ار 25سنتيار
استغلال الغير قانوني	49هكتار 43ار 02سنتيار
المجموع	326هكتار 11ار 62سنتيار

المصدر: المديرية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر للشمال الغربي القنيطرة 2017

من خلال الجدول يتضح بان المساحة العامة التي تم اجنتائها من غابة المعمورة قد بلغت 326هكتار 11ار 62سنتيار وقد شكلت نسبة الاستغلال الغير القانوني أكبر مساحة بلغت 49هكتار 43ار 2سنتيار ويليه الاستغلال المؤقت بمساحة 42هكتار 92ار 25سنتيار اما الأجزاء التي تم فصلها عن النظام الغابوي بلغت مساحة 233هكتار 11ار 62سنتيار .

غير أنه حسب الوثائق المدلى بها أن الجماعة الحضرية لمدينة القنيطرة قد أصدرت بتاريخ 2014/02/27 طلب موجة إلى المديرية الجهوية للمياه والغابات بالقنيطرة لفصل كل القطاعات التي تم استغلالها سواء بطريقة غير قانونية أو بصفة مؤقتة عن غابة المعمورة التابع لمدينة القنيطرة وتسوية وضعيته القانونية بما في ذلك بعض الأجزاء التي شملت مساحة 28هكتار 90ار 7سنتيار والذي شمل كل الطرق والمسبح والمركز التقني والمشتل ليتم الفصل فيه نهائيا .

إذا كانت غابة المعمورة قد شملها تصميم التهيئة بنوع من الحماية حينما اعتبرها منطقة غير قانونية قابلة لاستقبال المشاريع السكنية، إلا أنه عمل على فتحها لاستقبال العديد من المرافق والتجهيزات الأساسية التي كان لها الأثر الفعال والسلبى على غابة المعمورة وانعكاسات على المجال البيئي نتيجة الاستغلال المفرط لها وكذلك نتيجة عدم احترام القوانين المتعلقة بالموارد الغابوية الشيء الذي يهددها .

أثر التوسع العمراني على غابة المعمورة:

غابة المعمورة هي رصيد مشترك بين كافة المواطنين وعلى الجميع تحمل مسؤولية الحفاظ عليها وعلى ثروتها ولا يجوز لأي شخص التصرف فيها أو مصادرتها إلا بالرضى العام أو ثبوت المنفعة العامة غير أن تزايد السكان بوتيرة سريعة جعله يشكل ثقلا في توسيع المدينة وامتدادها على مجالات غابوية مما كان له الاثر السلبى على تدهور المجال الغابوي بسبب الاجنتاث والافتتاع الغير المنظم وعمليات البناء لتزيد تراجعها في السنين الاخيرة، رغم أنها محمية بقانون دولي والمغرب مصادق عليه الا أن التعمير قد تمكن منها .

ان الزحف العمراني على غابة المعمورة أثر بشكل سلبي على المناطق الخضراء وخاصة الأراضي الغابوية حيث ان مساحة الغابة بدأت تتقهقر بشكل كبير بسبب التجاوزات على المساحات الخضراء وزيادة مساحة المناطق المبنية واستغلال واستخدامها لأغراض تجارية كمعارض للسيارات او لاستغلالها للسكن هذا أدى الى مشكلات اقتصادية وبيئية خطيرة، منها القضاء على التشكيلات النباتية وتمهيد الطريق نحو التصحر وكذا القضاء على الغطاء النباتي مما يلحق الأذى بالبيئة المحيطة بالمدن، فاذا استمر الزحف على الأراضي الغابوية بهذا الشكل الكبير سنجد بعد عدة سنوات ان الأراضي جميعها تحولت الى عمران .

ان الزحف على المناطق الخضراء من بين أهم الأسباب التي تؤدي إلى التغيرات المناخية وهذا من شأنه أن يؤدي الى التصحر وفقدان الأرض للعناصر العضوية الضرورية لنمو النباتات كما ينتج عنه مخاطر قطع الأشجار تنتهي جمعها الى التعفن فتطلق كميات كبيرة من الكربون في الجو .

كما أن الغابة تعتبر استمرار لحياة البشرية ولها أهمية متعددة منها الاقتصادية والاجتماعية والترفيهية والجمالية والمناخية والبيئية فهي تمتص ثاني أكسيد الكربون وتوفر الأوكسجين وتلطف حرارة الجو والمناخ وتمتص ما بين 60% و 70% من

أشعة الشمس وتحافظ على المياه الجوفية وتمنع من انجراف التربة وتعتبر موطنًا طبيعيًا للحيوانات والنباتات كما أن الأشجار والغابة هي عنصر أساسي من عناصر البيئة ولها تأثير على المناخ.

إن تدبير الملك الغابوي يتوخى المحافظة على الثروات الغابوية وتتميتها بصفة مستدامة كون هذه الثروات تعتبر تراثًا وطنيًا لفائدة الأجيال الحاضرة والقادمة مع ضرورة التأكيد على أنه لا يمكن اعتبار الملك الغابوي عقارياً يتم اللجوء إليه تلقائياً بحيث تنص القوانين الجاري بها العمل أن الملك الغابوي غير قابل للتقويت، إلا أن المشروع أجاز بعض الاستثناءات منها:

الفصل عن النظام الغابوي بموجب مرسوم وزاري بالنسبة للأراضي التي تعبأ لإنجاز مشاريع تنمية ذات منفعة عامة (بناء الطرق، والسدود، والمؤسسات العمومية) بحيث يعود أول نص تشريعي ينظم الأملاك الغابوية، إلى فاتح نونبر 1955 وذلك حين أدرجتها سلطات الحماية ضمن الملك الخاص للدولة بغية تكون رصيد عقاري لتنفيذ مشاريعها الاستعمارية، وتشديد البنات التحتية وتأمين الممتلكات العقارية في المناطق الزراعية الخصبة بالمغرب. ووفقاً لمقتضيات الظهيرين 10 أكتوبر 1917 و 17 أبريل 1959 اللذان يشكلان الإطار القانوني المنظم للأملاك الغابوية، فإن وزارة الفلاحة ومصحة المياه والغابات تسهران على تسيير الملك الغابوي.

دور المسؤولين في مواجهة الزحف العمراني على غابة المعمورة:

لقد ساهم التوسع العمراني لمدينة القنيطرة في تراجع المجال الغابوي وتعويضه بمؤسسات عمومية ذات المصلحة الخاصة واستخدامها لأغراض تجارية غير أنه لا بد من تدخل المسؤولين للحد من هذا التوسع وذلك بنشر التوعية بين المواطنين وما من أثر على الأراضي الغابوية بصفة خاصة والنظام البيئي بصفة عامة.

ويتمثل دور المسؤولين في عدم إعطاء الرخص للبناء على الأراضي الغابوية وخاصة التميز المؤسساتي والتي ازدادت في السنوات الأخيرة ومن المتوقع إذا بقي الزحف على هذا الشكل فإن غابة المعمورة لن تبقى وستتحول بأكملها إلى مباني بعد عدة سنوات ولن تبقى غابة اسمها غابة المعمورة ولمواجهة ومكافحة هذا الزحف العمراني على المساحات الخضراء لا بد من إتباع بعض الحلول والأمور التي يجب مراعاتها للتقليل منها وهي كالاتي:

- التقليل من إعطاء الرخص من طرف البلدية للبناء فوق المجال الغابوي والتحسيس بدورها الإيكولوجي والترفيهي والاقتصادي والاجتماعي في الحياة اليومية.
- إجراء مسح ميداني للغابة للتجاوزات التي حصلت أو ستحصل مستقبلاً ومعالجتها من خلال استعمال نظم المعلومات الجغرافية GIS.
- التعمير في الأراضي الوعرة الغير الصالحة للتشجير بدلاً من التعمير في الأراضي الغابوية.
- وضع إطار قانوني ينظم الحفاظ على المناطق الخضراء ورصد المخالفات ووضع عقوبات صارمة لحمايته.

النتائج والمناقشة:

الخلاصة:

إن التوسع الحضري لمدينة القنيطرة والذي تم على حساب غابة المعمورة ساهم في تقهقر مساحتها بحيث بلغت المساحة الإجمالية التي تم اجتثاثها وتعويضها بمرافق ومؤسسات عمومية حوالي 326 هكتاراً 11ر 62 سنتيوار وهي مساحة ليست بالقليل، وقد ساهم في هذا أيضاً انعدام التخطيط الجيد في المدن بالإضافة إلى دور العامل السلوكي والتمثل في رغبة السكان بالسكن في الضواحي خارج المدن وذلك لما توفره غابة المعمورة من منتجات تساعد في توفير علف الماشية كما

أن التزايد السكاني والحاجيات الملحة للمنتوجات الغابوية أصبحت ملحة مما جعل مساحتها تتقهقر لذا تعتبر غابة المعمورة من أهم ضحايا التمدن الضاحوي.

ولهذا الاعتبار فإن مسؤولي المديرية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر للشمال الغربي وممثلي جمعيات وتعاونيات غابوية، يشددون على بذل الجهود للحد من تدهور النظام الإيكولوجي لغابة المعمورة والتي يجب أن تنتظم وفق مقاربة تشاركية تقوم على مساهمة كل المتدخلين وإشراك الساكنة في تنمية الموارد الغابوية من خلال تنظيمها في جمعيات وتعاونيات معترف بها قانونيا يعهد إليها ضبط ممارسة حق الانتفاع بما يعزز أسس الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ويبعد عن الغابة خطر التردّي والانقراض .

لذا لا بد من تدخل المسؤولين للحد من هذه التصرفات العشوائية والتي سيكون لها الأثر السلبي على هذه المنظومة الأيكولوجية وستصبح مهددة بالانقراض.

التدبير المستدام لغابة المعمورة:

إن المجال الغابوي بالمغرب مكون أساسي ضمن مكونات توازنه، لكن مستقبله مهدد بمزيد من التدهور إذا لم يعالج بمنظور جديد يأخذ في الاعتبار كل معطيات الواقع الاجتماعي والاقتصادي لهذا المجال معتبرا الغابة عاملا أساسيا في التنمية المستدامة محليا وجهويا ووطنيا.

إن البلد الذي لا تعطى فيه العناية الكاملة للشجرة، ويتعرض غطاؤه الغابوي إلى التراجع والاندثار، فإنه لا يعرض فقط أمنه الغذائي واقتصاد لمختلف المخاطر، ولكنه معرض أيضا للجفاف بكل أنواعه بما في ذلك جفاف النفوس والعقول.

ولعل أبرز المشاكل التي تتخبط فيها الغابة عامة، نجد تلك التي تتعلق بالتسيير، حيث يؤدي افتقار المصالح الإقليمية الغابوية إلى الوسائل الفعالة، على التأثير السلبي على الغابة ويصعب بالتالي وضع استراتيجيات ملائمة من شأنها الحد من تراجع المجال الغابوي وتراعي في نفس الوقت الحد من حاجيات السكان من الموارد الطبيعية، بحيث ان تحقيق التنمية المستدامة للمجال الغابوي يفرض الاهتمام بعدة معطيات لها ارتباط بالمحيط الغابوي وادماجها في استراتيجية شمولية تركز على ثلاث محاور رئيسية منها تدبير التراث الغابوي، وتنمية المناطق المجاور للغابات واتباع أسلوب المشاركة والتشارك مع جميع الفاعلين بما فيهم السكان ذوي حقوق الانتفاع.

إن المناداة بحماية غابة المعمورة ليس أمرا حديثا فمنذ السنوات الأولى للحماية نادي الباحث جورج بودي بحمايتها في أسرع وقت واقتراح بقاء الغابة مستريحة لمدة اربعين عاما قصد إعادة توازنها الطبيعي، بمرور السنين وبعد تدخل الدولة في القطاع الغابوي ظهرت فكرة إنقاذ غابة المعمورة كمحور أساسي في كل الاحتياطات والقرارات الإدارية وذلك على أساس أن الغابة في طريق الاختصار هذا ما دفع بالمؤسسات المسؤولة إلى السعي جاهدة بتنسيق مع مختلف الفاعلين والمحاورين بإعداد مخططات والهدف الرئيسي منها هو الحفاظ على توازن غابة المعمورة وإعادة تشجير المساحات الغابوي والحد من أشكال الاستنزاف والتراجع الذي تتعرض له الغابة حفاظا على الاستمرارية الموارد التي توفرها من جهة وعلى التوازن البيئي من جهة ثانية.

إذن ما هي أهم النصوص القانونية المنظمة للملك الغابوي بالمغرب؟

ماهي المخططات والاستراتيجيات المتبعة لحماية غابة المعمورة من التدهور؟ وماهي طرق ووسائل المحافظة على المجال الغابوي للمعمورة؟

• المساطر القانونية التي تنظم الملك الغابوي:

1-لمحة عن النصوص القانونية المؤطرة للملك الغابوي:

كان الملك الغابوي بالمغرب يخضع قبل الاستعمار للأعراف والتقاليد الجاري بها العمل على الصعيد المحلي، ونظرا للأدوار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي كانت التي تلعبها الغابات بالنسبة للمجتمع ووجهت الدولة بتاريخ فاتح نوفمبر 1912 أول دورية الى العمال والقياد للحفاظ على الغابات ومنع استغلالها والتي نصت على "توجد بعض الأملاك التي لا يمكن التصرف فيها إلا بعد الحصول على ترخيص مسبق من المخزن لان له حقوق الملكية عليها او حقوق المراقبة" وذكرت من بين الأملاك والأراضي الجماعية ثم الغابات مهما كان موقعها.

ومن أجل توطيد هذا المبدأ صدر الظهير الشريف في 17 يوليوز 1914 بشأن تنظيم تفويت العقارات التي لا يمكن لأحد أن ينفرد بتملكها ولا تفويتها من بينها الغابات مع إبقاء حق الاستقلال الذي أعطى للقبائل المجاورة لها سواء بالرعي أو الحطب كما على العمال والقياد إعطاء الرخص التي بواسطتها يمكن إثبات أراضي غابوية، وإقرار البيع والهبة والقسمة بالمقايضة وبغية تكريس مفهوم العقارات المخزنية صدر ظهير 3 يناير 1916 الذي أشار إلى كيفية تأسيس تنظيمات خصوصية لتحديد الأملاك المخزنية و أوجب وضع حدود واضحة لهذه الأملاك المجاورة لها بهدف حفظ حقوق الدولة في شأن مادة العقار ورسم حدود نهائية للملك الغابوي.

لذا فقد مرت السياسة الغابوية بمجموعة من المراحل تميزت بسن قوانين وإجراءات فيما يخص تدبير واستغلال المجال الغابوي وتميزت كل مرحلة بوضع أهداف تهم المحافظة على الغابة واستدامتها لما لها من أهمية على المستوى البيئي من خلال الحفاظ على التربة واغناء التنوع البيولوجي لهذا صدر أول نص خاص بتنظيم الملك الغابوي في المغرب يوم 10 أكتوبر 1917 الذي عدل عدة مرات ثم جاء ذلك ظهير 20 شتنبر 1976 المتعلق بتنظيم مساهمة السكان في تنمية الاقتصاد الغابوي اذن ماهي أهم النصوص القانونية المنظمة للملك الغابوي في المغرب؟

2-أهم النصوص القانونية المنظمة للملك الغابوي المغربي:

▪ ظهير 10 أكتوبر 1971 المتعلق بالحفاظ على الغابات واستغلالها:

يعتبر هذا الظهير من الناحية القانونية أول نص خاص ينظم الملك الخاص الغابوي في المغرب وقد تضمن 84 فصلا وخضع لعدة تعديلات بلغت 20 تعديلا وهمت ضبط المخالفات الغابوية وإقرار عقوبات حبسية أو التشديد فيها أو الرفع من قيمة العقوبات المالية، أهم ما جاء به كونه صنف المخالفات التي ترتكب في حق الملك الغابوي بحيث يمكن ذكر بعض من هذه المخالفات وهي:

✓ بعض التصرفات الماسة بالملك الغابوي كتدمير علامات الغابة و إتلافه سياجها وإزالتها أو حفر الغابة .

✓ بعض التصرفات الماسة بالمحصولات والمنتجات الغابوية كقطع الأشجار وتقسيرها وصناعة الفحم وحرث الغابة .

✓ مخالفات رعي المواشي في الأماكن التي يحصل منها ضرر للأشجار الصغيرة.

✓ مخالفات إضرار النار.

✓ مخالفات إحداث بنايات او خيام للسكنى.

أما فيما يتعلق بالعقوبات التي نص عليها الظهير المذكور بعد التعديلات المدخلة عليه فقد ارتكزت بالأساس على "الغرامات" مع تعويض الخسائر التي لا يجب ان تقل عن مبلغ التعويض وفرض أيضا عقوبات حبسية على بعض الجنح الغابوية، وضرورة حماية الغابة ومنوجاتها من كل استغلال عشوائي ومفرط من طرف رجال المياه والغابات وضباط الشرطة القضائية ومنحهم فرصة إنجاز المحاضر وإجراءات المعاينات.

ويتراوح عدد الجنح والمخالفات السنوية التي يتم التبليغ عنها ما بين 25.000 و 30.000 محضرا تتوزع نوعيتها كالآتي:
1-37% بالنسبة لقطع وإزالة الأعشاب.

2-30% للتشويهاات الحادة.

3-13% لقضايا الرعي.

ما يعاب على هذا القانون هو أنه قانون قديم صدر في بداية الحقبة الاستعمارية للمغرب، ورغم التعديلات العديدة التي أدخلت عليه فإنه لا يلبي التطورات العديدة حدثت في المجتمع من تم فإنهم ينادون بتغييره أو بمراجعته بشكل جذري.

■ ظهير 20 شتنبر 1976 المتعلق بتنظيم مساهمة السكان في تنمية اقتصاد الغابة:
يمكن تلخيص أهم ما جاء به هذا الظهير في شقين:

1- إشراك السكان في الاستفادة من الملك الغابوي بالشيء الذي يضمن استدامتها.

2- إعطاء الجماعات المحلية سلطات في ميدان تسيير تنمية الغابات التي تتوجدا بمناطق نفوذها.

فالقانون بذلك يسعى الى تنظيم جديد للملك الغابوي والذي يبنني على مقارنة تنوخي التنمية المستدامة، أي استفادة السكان المجاورين منها دون المساهمة في تدميرها.

وقد تم التأكيد على هذا في الميثاق الجماعي إذ جاء في الفقرة الثالثة من المادة 36 على أن المجلس "يحدد شروط المحافظة على الملك الغابوي واستغلاله واستثماره في حدود الاختصاصات المخولة له بموجب القانون" هذه الاختصاصات هي التي نص عليها ظهير 20 شتنبر 1976 في الجزء الرابع منه في فصوله 10، 11، 12، 13 وهي:

1- الطلبات المتعلقة بالاحتلال المؤقت للملك الغابوي.

2- الطلبات المتعلقة بإيجار حق الصيد البري والمائي.

3- الطلبات المتعلقة بما تنتجه الغابة من مواد مختلفة والمقدمة من طرف المستعملين.

4- تنظيم استغلال المراعي الغابوية.

5- تجديد البرامج الخاصة لقطع الأخشاب وتقويت محصولها وفقا للمقتضيات التي يقرها وزير الفلاحة.

كما يلزم الظهير المذكور الجماعات بنفقات إجبارية تجاه صيانة الغابة تقتطع من الموارد التي تحصل عليها الجماعة المعينة من استغلال المنتج الغابوي. وفي هذا الصدد أجبر المشروع الجماعة في نفق 20% مما تدره عليها الغابة وحددت النفقات الإجبارية في الفصل 15 من الظهير في ستة أنواع:

1- تشجير الأراضي الجماعية.

2- تحسين الغابات والمراعي.

3- التهيئة وغراسة الأشجار المثمرة.

4- التنقيب عن العيون أو تهيئة نقط الماء.

5- تهيئة المخابئ الجماعية أو المسالك.

6- إنشاء المساحات الخضراء وحماية المناظر الطبيعية.

في حين مكن الجماعة القروية التي توجد بتراب نفوذها غابات الدولة من الاستفادة من 80% من الموارد المالية وهي موارد تعتبر جد مهمة في ميزانيتها.

لكن بالرغم من هذه الصلاحيات تبقى جد محدودة نظرا لخضوعها لسلطة الوصاية التي تمارسها وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي حيث إن مقررات المجلس الجماعي لا تصبح قابلة للتنفيذ إلا بعد تأشيرها من طرف وزير الفلاحة (الفصل 12 من ظهير 2 شتنبر 1976).

ومن هنا نستنتج بأن النصوص التشريعية جاءت لتراعي الحاجيات الأساسية للسكان المحلية أو المجاورة للغابة وفي نفس الوقت وجدت الإدارة الغابوية نفسها مجبرة على الاعتراف بالحقوق التقليدية للسكان مع أهم حق لها والمتمثل في حق الانتفاع

لقد كان حق الانتفاع ولازال السبب المباشر في فشل سياسات التشجير والتخفيف واستصلاح الأراضي التي تقوم بها الإدارة، أما حق الرعي فقد نظمته عدة نصوص نخص بالذكر تلك الواردة في ظهير 10 أكتوبر 1917 فالباب الرابع منه خاصة المادتين 21 و22 حدد حق الانتفاع وأكد على أن تنظيم هذا الحق لن يكون إلا بنصوص قانونية وأليات لتفعيلها كالمادة 22 من بابه الرابع التيسر تحدد المبادئ العامة لممارسة حق الرعي على النحو التالي:

- 1- قدرة الأقسام الغابوية على الدفاع عن نفسها.
 - 2- حضر دخول القطيع إذا كان مناصفة مع غير ذوي الحقوق.
 - 3- تحديد عدد القطع المسموح له بولوج الغابة.
- إن التطبيق الفعلي والسليم لمختلف التشريعات الغابوية يتطلب بالضرورة تحديد الملك الغابوي ، رغم ما يثيره من إشكالات.

■ مشروع قانون 13-113 يتعلق بتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية:

يحدد هذا القانون أهم المبادئ والقواعد العامة التي تنظم تهيئة و تدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية، ويضع لها إطار قانوني ينظم مواردها الرعوية وتنميتها و استغلالها بشكل معقلن ومستدام، كما يضمن لها حقوق الولوج لهذه المجالات واستعمالها وتسوية النزاعات التي تنجم عن ممارسة الرعي العشوائي كما يحدد شروط تنقل القطعان الى الغابة وذلك بالحفاظ على البيئة والمنظومات البيئية و كذا ممتلكات العامة والخاصة كما يخول أيضا للسلطات المختصة سلت ومهام تنظيم أنشطة الرعي ووضع القوانين تسهر على تتبع فترات الرعي.

مخططات التهيئة لغابة المعمورة:

إن الوعي السياسي الوطني بالتدهور المستمر والمضطرد للبيئة وبأهمية الغابة وتنوعها الإحيائي في خلق توازن طبيعي، سمح بخلق توجه جديد في السياسة الغابوية الوطنية يهدف إلى الحفاظ على الموارد الوراثية الغابوية وفرض بإلحاح التفكير في تسيير مستدام لهذه الموارد وتشجيع عملية التشجير .

ولهذا كان لزاما على الإدارة المكلفة بالغابات تعميم سياسة التشجير على صعيد التراب الوطني منذ أكثر من نصف قرن، وهي سياسية اختلفت أهدافها عبر الزمن وقد سعت الإدارة في البداية إلى حماية التربة من التعرية ثم إلى حماية الغابة الحفاظ عليها.

لذا فإن السياسة الغابوية تميزت بإنجاز مجموعة من المشاريع الهادفة إلى حفظ الغابة من التدهور والتراجع ولبلوغ هذه الأهداف تم تبني البرنامج الوطني للتشجير (PNR سنة 1970 ثم البرنامج المدير للتشجير (PDR) سنة 1994. ولتحقيق هذه الأهداف تبني البرنامج الجديد لتدبير القطاع الغابوي من طرف المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، فقد استهدفت ترشيد الوسائل وتفعيل الإجراءات وذلك في إطار استراتيجية خاصة تهدف إلى النقط التالية-

-تخطيط إجرائي تشاركي يؤدي الى برامج محددة زمانا ومكانا.

-العمل بنظام الاتمرکز في تدبير القطاع.

-الحكامة الجديدة والتي ترتکز على أربع ثقافات وهي: المشروع، المسؤولية، التعاقد، المساءلة.

وقد تم تفعيل هذه الاستراتيجية في برنامج عشري يتم تقديمه على مدى كل ثلاث سنوات، تكون فيه الأولوية لعملية التشجير والتي تهدف منها المندوبية السامية إلى تشجير تقريبا 35000 هكتار على الصعيد الوطني، وهي المرة الأولى من نوعها التي لم يتم التركيز فيها على الجانب التقني في عملية التشجير فحسب بقدر ما تم التركيز فيها على الجانب البشري.

لذا ارتكزت المقاربة الجديدة للمندوبية السامية للمياه والغابات على الانفتاح على المحيط الغابوي وعلى مبدأ الشفافية وذلك رغبة منها في التنمية المستدامة للسكان المحلية.

لذا فإن المساحات التي تم تشجيرها أو إعادة تشجيرها سجلت نموا ملحوظ بحيث ارتفعت من 10.000 هكتار في السنة خلال سنة 1980 وإلى أزيد من 33000 هكتار سنة 2006 فيما تغطي حاليا حوالي 578.263 هكتار .
غير أننا نجد ان عملية التشجير التي تقوم بها المندوبية السامية للمياه والغابات تبقي غير كفيلة وغير ذي نفع وذلك بالنظر الى التدهور السريع للغابة والذي يرجع إلى عوامل نذكر البعض منها:

*العوامل البشرية المتمثلة في الضغط المتزايد على الموارد الغابوية مما يحول دون استمرار عملية تجديد غابة المعمورة سواء التخليف الطبيعي او الاصطناعي.

*العوامل المناخية التي تؤثر على أغلب الأراضي المشجرة وخاصة نجد توالي الجفاف بالإضافة إلى فقر التربة التي تحد من مستوى إنتاجية عملية التشجير .

*التوسع الحضري الذي كان على حساب الغابة باعتبارها الملجأ الوحيد للتوسع مما جعلها معرضة للاندثار والتراجع وذلك بسبب المشاريع التي تقام عليها بالزعم من أن القوانين تمنع التوسع على حساب مواقع إيكولوجية.

1-عملية الإنقاذ لغابة المعمورة: Sauvetage: 1950-1918

إن المناداة بحماية غابة المعمورة ليس أمرا حديثا منذ السنوات الأولى للحماية نادي الباحث جورج بودي بحمايتها في أسرع وقت واقتراح بقاء الغابة مستريحة لمدة اربعين عاما قصد إعادة توازنها الطبيعي.

وبمرور السنين وعند تدخل الدولة في القطاع الغابوي ظهرت فكرة إنقاذ غابة المعمورة كمحور أساسي في كل الاجتماعات والقرارات الإدارية وذلك على أساس ان الغابة في طريق الاحتضار .

ويعتبر هذا المخطط أول خطوة وكان ذلك ما بين 1914-1924 حيث كانت غابة المعمورة تعاني من الاستغلال المفرط لها والذي يتجلى في كثافة الرعي والتقشير العشوائي للأشجار وكسرها سواء من أجل الدباغ أو القطع أو الاجتثاث من أجل صنع الفحم وتوسع الأراضي الزراعية، وكان هذا يؤدي بحياة 60 ألف شجرة سنويا و 800 ألف شجرة كانت مهددة خلال تلك الفترة، لذا جاء هذا المخطط أطلق عليه اسم " مخطط الإنقاذ" حيث يهتم بمعالجة وتشذيب الأشجار المريضة.

وعموما فقد عرفت غابة المعمورة تعاقب ثلاث مخططات للتهيئة منذ دخولها النظام الغابوي الى يومنا هذا:

1-مخطط فيدال 1951-1972 اهتم هذا المخطط بالبلوط الفليني وكانت الغاية منه هو تغطية 10.0000 هكتار من الأكالبتوس و 10.0000 هكتار من الصنوبر .

2-مخطط دانو 1972-1992 اعتمد في هذه الفترة على الأنواع الطبيعية الأصلية (بلوط الفلين) والأنواع الدخيلة (الأكالبتوس، الصنوبر، السنط).

3-مخطط الفاو 1992-2011 ركز على ثلاث مكونات أساسية وهي: العنصر الإيكولوجي (غابة البلوط الفليني) والعنصر الاجتماعي(السكان المستغلين) والمكون الرعوي ومشاكله.

2-مخطط فيدال: Vidal: 1951-1972

التوسع العمراني وتأثيره على غابة المعمورة

يعتبر هذا المخطط أول خطوة لتهدئ غابة المعمورة ومن أهدافه الحفاظ على البلوط الفليني وذلك بتنظيم استغلاله مع ضمان استمرارية إضافة إلى أن هذا المخطط كان يرمي إلى تشجير المساحات الفارغة من بأشجار أخرى وكذا إنتاج الحد الأقصى من الفلين.

غير أن هذا المخطط ومن خلال تنفيذه نجد أن أشجار البلوط تأثرت سلبا بفعل التغيرات المناخية وبتوالي فترات الجفاف التي عرفها المغرب منذ بداية القرن، بحيث عرفت المعمورة انخفاضا مهما في كثافة الأشجار وانعدام شامل في التخليف الطبيعي وكذا صعوبة في التخليف الناتج عن إتلاف عدد كبير من الجذور.

جدول 5: تطور مساحة التشكيلات النباتية حسب مخطط 1951-1972 بغابة المعمورة

المساحة بالهكتار		التشكيلات النباتية
الإنجازات 1972	التوقعات 1951	
87000	100000	البلوط الفليني
38000	31000	الأكالبتوس
1000	0	الأكاسيا
6000	1000	الصنوبر
1000	1000	أنواع أخرى
133000	133000	المجموع

المصدر: المديرية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر 2012

نلاحظ من خلال الجدول أنه رغم المجهودات المبذولة للحفاظ على شجرة البلوط الفليني إلا أن مساحته عرفت تراجعا مهما من 100000 هكتار إلى 87000 هكتار بخلاف التشكيلات الأخرى كالأكالبتوس والصنوبر والأكاسيا التي عرفت استقرار رغم مجهودات التخليف التي قامت بها إلا أنها تبقى غير مثمرة.

3-مخطط دانو 1972-1992:

مخطط دانو اعتمد في الفترة الممتدة ما بين 1972-1992 وقد اهتم بالأنواع الطبيعية الأصلية مثل البلوط الفليني كذلك بالأنواع الدخيلة الصناعية (الأكالبتوس، الصنوبر، الأكاسيا) ومن بين أهدافه

(1)الحفاظ على البلوط الفليني بالأماكن ذات مردودية اقتصادية.

(2)تعويض أشجار البلوط الفليني الذي لا يدر مدخولات مهمة بأصناف جديدة سريعة النمو وذلك بالأماكن التي نقل كثافتها عن 100 شجرة في الهكتار كالأكالبتوس والصنوبر و الأكاسيا والتي تتلاءم مع خصوصيات التربة.

(3)فيما يخص إعادة التشجير فقد اعطيت الأولوية للصمغيات بالمقارنة مع المورقات.

(4)تلبية حاجيات السوق المحلية بمنتجات شجر الأكاسيا.

(5)الحفاظ على الدور الترفيهي للغابات بالقرب من المراكز الحضرية والرقى بها.

(6)احترام حقوق الاستغلال وحماية مصالح المستغلين لهذه الغابة.

جدول 6: تطور مساحة التشكيلات النباتية حسب مخطط 1972-1992 بغابة المعمورة:

المساحة بالهكتار	التشكيلات النباتية
------------------	--------------------

الإجازات 1992	التوقعات 1972	
60000	87000	البلوط الفليني
54000	38000	الأكالبتوس
55000	1000	الأكاسيا
12500	6000	الصنوبر
1500	1500	أنواع أخرى
133500	133500	المجموع

المصدر: المديرية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بالقنيطرة 2006

من خلال الجدول نلاحظ أن مسألة إعادة التحريج لمساحة التشجير للبلوط الفليني قد تراجعت بنسبة 27000 هكتار في مدة 20 سنة، بمتوسط 1350 هكتار في السنة وهذا التغيير راجع في تطور التشكيلات النباتية الغابوية الأخرى في المعمورة وهو اختيار يمليه تهيئة الأنواع الدخيلة الاصطناعية التي عرفت متوسط سرعتها بالنسبة للأكالبتوس 800 هكتار و 325 هكتار الصنوبر و 225 بالنسبة للأكاسيا.

4-مخطط الفاو 1992-2011:

عرفت غابة المعمورة عدة تحولات اقتصادية واجتماعية نتج عنه حدة في الموارد الغابوية لهذا أصبح من اللازم وضع مخطط يضمن التوفيق بين إنتاج الفلين من جهة والكأ من جهة أخرى، ولبلوغ هذه الأهداف وجب اعتماد أساليب تقنية جديدة حتي يتسنى التخفيف من حدة التنافس بين الأشجار والأعشاب وتضمن في نفس الوقت حماية الأشجار من كل ما من شأنه ان يؤدي إلى ذبولها.

وقد ظهر هذا المخطط أمام التدهور السريع لغابة المعمورة، حيث اتخذ خطوة جديدة للإنقاذ بمشاركة FAO ومديرية المياه والغابات وهو يطرح حلا للمشاكل وذلك باقتراح معالجة أربعة جوانب:

حل بيئي: يهدف هذا إلى إعادة استقرار البيئة، إيجاد حل للمخاطر التي تهددها، كانهدام التوالد الطبيعي والرعي الجائر وضبط القواعد التي ستسمح بالحفاظ على التنوع البيئي.

حل غابوي: المحافظة على المساحات الحالية للبلوط وإدخال نظام فلاحي رعي غابوي وتنظيم المجال الغابوي بطريقة تتسجم مع الحاجيات التقليدية للسكان.

حل اجتماعي: إدماج الساكنة القروية في المحافظة على الغابة وتمييتها وإنعاش وزيادة مناصب الشغل ونشر التوعية بالبيئة.

حل اقتصادي: زيادة المردودية الاقتصادية للغابة، الصيد، السياحة مزروعات علفية ويقوم الرعاة أنفسهم بالإشراف عليها.

طموحات هذا البرنامج كبيرة خصوصا أنه يضع تصورا يجمع بين الظروف البيئة والتقاليد والاستعمالات.

جدول 7: تطور مساحة التشكيلات النباتية للمجال الغابوي ما بين 1951-2011

المساحة بالهكتار					التشكيلات النباتية
2011	2006	1992	1972	1951	
70400	66600	60000	87000	100000	البلوط الفليني
42672	47000	54000	38000	31000	الأكالبتوس
9851	4500	5500	1000	0	الأكاسيا

التوسع العمراني وتأثيره على غابة المعمورة

2816	10500	12500	6000	1000	الصنوبر
5827	1500	1500	1500	1500	انواع اخرى
131566	133100	133500	133500	133500	المجموع

المصدر: المديرية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر 2012

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان مساحة البلوط الفليني تراجعت كثيرا فقد مرت من 100000 هكتار إلى 60000 في ظرف 41 سنة فقد مرت بمتوسط وتيرة للتراجع بـ 840 هكتار/سنة.

وهذا التغير في التشكيلات النباتية لغابة المعمورة راجع نتيجة عوامل منها:

(1) الضغط البشري على البلوط الفليني.

(2) غياب التجديد.

(3) عدم وجود زراعة مناسبة في الغابات.

ونظرا لإدراك المندوبية السامية للمياه والغابات لأهمية إشراك السكان في عملية التهيئة أو المخططات الغابوية في جميع مراحلها، فقد قامت بإدماج العنصر البشري الذي يعيش داخل الغابة، وذلك عن طريق نهج أو وضع اتفاقيات شراكة ذات هدف عام هو المحافظة على الغابة في إطار مصلحة متبادلة مع الجماعات القروية والتعاونيات الغابوية والجمعيات الرعوية وكذا مختلف الفاعلين ونذكر من بين هذه الاتفاقيات.

-اتفاقية معمل عجين الورق سيليلوز المغرب سنة 1994.

-اتفاقية سبانا وتعلق بالبيئة لمحمية سيدي بوغابه.

-اتفاقية مع الجمعية المغربية للسياحة البيئية وحماية الطبيعة 2005.

-اتفاقية مع الجمعيات الرعوية 2006.

البرامج والتدخلات للمحافظة على المجال الغابوي للمعمورة:

(1) دعم عملية التشجير و التجديد الطبيعي:

إن البرامج المتعلقة بإعادة عمليات التشجير والتجديد الطبيعي تهدف بالأساس إلى تأهيل النظم الغابوية الطبيعية والحفاظ على الإرث الغابوي، وتندرج ضمن مشاريع وبرامج التهيئة الغابوية، التي تتطلب توفر مجموعة من العوامل المساعدة لكي تحقق أهدافها السوسيو اقتصادية، وتجعل من الموارد الطبيعية مستديمة و تساهم في خلق التوازن الإيكولوجي الذي يقلص من حدة التغيرات المناخية، ومن أجل حماية هذا الفضاء الأيكولوجي من التدهور الذي يمكن ان يلحقه ويؤدي إلى تدهور تشكيلاته النباتية، إما بسبب الرعي الجائر والاستعمال المفرط لحطب التدفئة أو الامراض وتوالي سنوات الجفاف.

ولمواجهة هذه الإكراهات ويهدف إعادة تخليف وتثمين الموارد الغابوية اعتمدت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر سياسة واضحة في هذا المجال مرتكزة على دراسات ميدانية معمقة.

وقد تمثلت هذه الاستراتيجية في البرنامج العشري 2005-2014 الذي سعى الى تخليف غابة المعمورة بأكملها في أفق 2014 والحفاظ على نظامها الإيكولوجي، والمساهمة في الحد من تدهور وإتلاف غطائها الغابوي.

وقد ارتكز هذا المخطط على إعادة تخليف مساحة 15 ألف 331 هكتار من أشجار البلوط الفليني بكلفة 299 مليون و965 ألف درهم وتشجير 12 ألف 819 هكتار بكلفة 92 مليون و664 ألف درهم وورصد 134 ألف 100 هكتار لتأمين الملك الغابوي بكلفة مليون 701 ألف درهم وتخصيص 377 كلم فتحة صيانة المسالك الغابوية بكلفة 8 مليون و900 ألف درهم وبناء وصيانة 43 وحدة خاصة بأبراج مراقبة الحرائق بكلفة 2 مليون 950 ألف درهم.

كما ارتكز هذا البرنامج على القيام بعملية تسييج المناطق التي تتم فيها عملية التخليف للحد من ولوج القطعان إليها وتطور الشراكة وتشجيعها مع الجماعات المحلية والساكنة القروية فضلا عن تنظيم حملات تحسيسية بضرورة المحافظة على الغابة.

جدول 8: ميزانية البرنامج العشري 2005-2014

العمليات	المساحة بالهكتار	الكلفة الإجمالية بالدرهم
التشجير	12819	92664000
تجديد غابة الفلين	15331	2299600
تأمين الملك الغابوي	134100	1.701000
صيانة المسالك الغابوية	377 كلم	8.9000000
بناء وصيانة برج مراقبة الحرائق	43 وحدة	2950000
المجموع		336180000

المصدر: المديرية الجهوية للمياه والغابات بالقنيطرة 2011

أما البرنامج الاعتيادي 2016-2017 والمتعلق بإعادة التشجير والتخليف فقد خصصت 133 ألف هكتار من البلوط الفليني و الأكالبتوس والأكاسيا والصنوبر.

ويسعى المخطط العشري من سنة 2015 الى سنة 2024 والذي تبلغ ميزانيته 9 مليون درهم تشجير مساحة تغطي 1211 هكتار بما في ذلك تخليف البلوط الفليني على مساحة 7850 هكتار. بالنسبة لهذا البرنامج من أهدافه:

*بناء استراتيجية جديدة لتدبير المراعي واستغلال الحطب عن طريق إدماج المواطنين في التنمية الجهوية والمحلية قصد مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية وذلك بالاعتماد على العنصر البشري بالأساس لتحقيق تنمية مستدامة.

*الاندماج مع المنظمات غير الحكومية المهتمة بمجال حماية البيئة لضمان استدامة الغابات والمحافظة على التنوع البيولوجي

*دمج المجتمع المدني والجمعيات المهنية في إدارة المشاريع المتعلقة بالغابات من خلال إبرام عقود واتفاقيات شراكة جديدة.

*بحث سبل التعاون مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في كل ما يتعلق بالمشاريع الخاصة بتدبير القطاع الغابوي.

إن عمليات إعادة التشجير تعد الوسيلة الناجحة لتخليف الغابة وتنمية رصيدها الغابوي لما له من أدوار مهمة في مجال إعادة تأهيل التشكيلات الغابوية المتدهورة وحماية الأراضي من الانجراف من الفيضانات إلى جانب مساهمته في تكييف الإنتاج الوطني من المواد الخشبية إلا أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار إكراهات التغيرات المناخية المرتبطة باختلال فصول السنة وتزايد حدة الجفاف والحرائق.

(2) طرق وأساليب الحد من الحرائق بغابة المعمورة:

تشكل الحرائق أهم عامل لاندثار الغابة فهي مجال مفتوح للجميع ولهذا تتعرض لضغط قوي وينتج عن هذا الضغط ارتفاع في احتمال وقوع الحرائق، غير أن المغرب حقق منجزات هامة في مكافحة حرائق الغابات على مستوى البحر الأبيض

المتوسط وذلك بفضل التصميم المديرى لمكافحة الحرائق والذي تم بالتنسيق مع المندوبية السامية للمياه والغابات والتي اتبعت استراتيجية للتصدي لهاته الحرائق وقد اعتمدت على برنامجين:

البرنامج الوقائي الأول: ويتم عن طريق توفير جميع التجهيزات والوسائل الكفيلة للحد من اندلاع الحرائق كتعزيز دوريات المراقبة إلى جانب الرصد والتدخل الأولي، وكذا الى مستعملي المجالات الغابوية لتوخي الحيطة والحذر وعدم استعمال النار بالغابة طيلة فترة الصيف.

كما أن المندوبية السامية للمياه والغابات عملت على إنشاء المسالك الغابوية وتهيئة نقط التزود بالماء وصيانة مصدات الحرائق وذلك بفضل توفرها على نظام معلوماتي، هذا الأخير تبنى عليه الخرائط على المستوى الوطني والذي يسهل تحديد المجالات الغابوية الأكثر عرضة لمخاطر الحرائق، وأن هذا النظام المعلوماتي يعمل بتعاون وثيق مع المديرية الوطنية للأرصاء الجوية يباشر الرصد المبكر للحرائق بغرض تعبئة أنجع وسائل الإنذار والتدخل الأولي.

كما تم افتتاح أول مركز وطني لتدبير المخاطر المناخية سنة 2016 بالمغرب وذلك بهدف الإشراف ومتابعة برامج الوقاية والتنبؤ على الصعيد الوطني للحد من حرائق الغابات ومخاطر الآفات وتحسين فعالية عملية التنسيق بين جميع شركاء من أجل توفير المعلومات في الوقت المناسب حول حرائق وصحة الغابات وحالة الوسائل المعبأة في أمكنة الحرائق.

فيما يتعلق بالبرنامج الثاني، الذي يهتم إخماد والتصدي للحرائق، فإن التدخل يتم طبقا لخطة محكمة بين مختلف المصالح سواء على المستوى البري والجوي والمكونة من رجال الوقاية المدينة وفرق مندوبية المياه والغابات ومحاربة التصحر، والقوات المساعدة، عناصر الدرك الملكي ثم القوات المسلحة الملكية، ويجري التنسيق بين جميع هذه المصالح لضمان فعالية في إخماد النيران، وكذا القيام ببرامج تحسيسية وتوعية توجه عبر وسائل الاعلام العمومية وموجهة للسكان ومرتادي الغابات بضرورة الحفاظ عليها وتنظيفها باستمرار و إزالة النباتات و الأعشاب الميتة مع شق الطرق والممرات بها. ولا شك أن نجاح أي استراتيجية لمكافحة الحرائق يتطلب تنسيقا وتعاونا بين كافة الجهات المعنية مما يتطلب معه إنشاء مراكز مراقبة مجهزة بوسائل حديثة لسرعة اكتشاف الحرائق وسهولة تحديد مواقعها.

3) طرق محاربة الرعي الجائر:

يعتبر الرعي أحد حقوق الانتفاع التي حولها المشرع للسكان المحليين، وتعتبر الغابة المجال الرعوي المتميز لما توفره من وحدات علفية على مدار السنة.

فالرعي يعتبر من أهم الأنشطة الاقتصادية داخل الغابات المخزنية على الصعيد الوطني وهو أخطر إذا تجاوز عدد القطيع قدرات الوحدات العلفية التي يوفرها المجال الغابوي بالإضافة الى ضعف إنتاج الأعلاف في الأراضي الخاصة مما يستدعي اعتماد مقارنة شمولية تشاركية مع السكان المستفيدين من مسلسل التنمية المستدامة لنظم الاقتصاد الغابوي الرعوي.

ومن أجل محاربة الاستيلاء والإفراط في استغلال الرعي نص الظهير 10 أكتوبر 1971 على قواعد تشترط ان لا تتعدى ممارسة الرعي الطاقة الاستيعابية للغابات في حدود سد خاصيات ذوي الحقوق ومن أهم ما نص عليه الظهير:

* الترخيص للسكان بممارسة الرعي في الأماكن التي يتواجد بها أشجار يفوق عمرها ست سنوات.

* إعفاء الماشية المنكوثة من خمسة رؤوس من البقر وخمسة عشر رأسا من الغنم من أداء الوجيبة السنوية في حالة تجاوز هذا العدد يؤدي مالك الماشية وجيبة إضافية.

* ضرورة الحصول على بطاقة الرعي السنوية من طرف المنخرطين في اللائحة العامة للرعي، غير أنه عدم تواجد هذه البطاقة وعدم تقديمها عند المراقبة مخالف للرعي يحر بشأنها محضر معاينة يتم تقديمه للمحكمة المختصة.

كما منع المشروع للأهليين الانتفاع بقطع أغصان الأشجار خلال فترات الجفاف وكذا قطع الخشب الأخضر للتدفئة في فصل الشتاء.

كما ان المندوبية السامية للمياه والغابات قامت ببرنامج يتولى عملية تسيج المساحات المعنية لمدة تتراوح بين 2-15 سنة حسب الأنواع النباتية الغابوية المشجرة بها التي تتم بها عملية التخليف للحد من ولوج القطعان إليها وتطور الشراكة وتشجيعها مع الجماعات المحلية والساكنة القروية وذلك بخلق تعاونيات أو جمعيات غابوية مقابل حراسة السياج وعدم السماح للقطيع بولوجه، فضلا عن تنظيم حملات تحسيسية بضرورة المحافظة على الغابة.

كما تم تخصيص منح مالية لساكنة المنطقة التي تتم فيها عملية تخليف الأشجار تقدر ب 250 درهم للهكتار الواحد سنويا، إذا كانت المساحة تتجاوز 300 هكتار وذلك مقابل التزامهم بعدم الرعي في هذه المناطق إلى حين نضج الأشجار التي تم تخليفها واكتسابها مناعة ضد الرعي.

(4)التأطير الغابوي:

تقسم غابة المعمورة إلى 7 مراكز للتنمية الغابوية (القنيطرة، سلا-سيدي يحيى الغرب -سيدي سليمان-سيدي علال البحراوي- نفلت-الخميسات) تمتد كل منها على مساحة 19000 هكتار والتي تتجزأ بدورها إلى مراكز غابوية يصل مجموعها إلى 45 مركز تصل مساحة كل منها إلى 3000 هكتار كما ان تسيير ومراقبة غابة المعمورة يتم من طرف 3فروع و10 مقاطعات مزودة بمجموعة من التقنيين ب8800لكل مقاطعة.

وفي هذا الإطار اتخذت مبادرات من طرف إدارة المياه والغابات تتمثل في إحصاء المنتفعين والقطيع لجعل غابة المعمورة منطقة نموذجية في مجال تحسين المراعي الغابوية وأصبح من الضروري تنظيم السكان على شكل مجموعات أو تعاونيات رعية غابوية بتعاون مع الجماعات والسلطات المحلية.

ولتحقيق هذا الهدف عملت الإدارة على تنظيم حملات لتوعية السكان المستفيدين وذلك من أجل تحسيسهم بأهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه الغابة في نفس الوقت خلق حوار مستمر بين المصالح التقنية والسلطات المختصة والسكان وذلك قصد الحفاظ على التوازن الطبيعي بغابة المعمورة، يضاف إلى ذلك تحسيس السكان بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم اتجاه خيرات الغابة عبر إشراكهم في الأعمال التي تقوم بها إدارة المياه والغابات.

وعلى هذا الأساس وبوقوفنا على منطقة البحث وباستفسارنا لمختلف السكان المجاورين لغابة المعمورة، وكذا المشرفين على حمايتها من كل نهب أتضح لنا ان إدارة المياه والغابات وفي إطار تطبيق برنامج التأطير الغابوي عمدت إلى خلق لجن للتسيير والمراقبة عهد إليها بمهمة الحفاظ على الغابة من كل ما يهدد مستقبلها الطبيعي.

(5)إشراك التعاونيات في المحافظة على غابة المعمورة:

يعتبر العنصر البشري الركيزة الأساسية التي يجب الاهتمام بها لنجاح أي مخطط لتنمية المجال الغابوي وتطبيقا لمقتضيات ظهير 20 شتنبر 1976 المتعلق بتنظيم السكان في تنمية الاقتصاد الغابوي واعتبار للضغط المفرط الذي تتعرض له غابة المعمورة من طرف السكان والقطيع وصعوبات التجديد أصبح لزاما تنظيم السكان المنتفعين قصد استغلال المجال الغابوي استغلالا عقلانيا.

وفي هذا إطار تم الاهتمام بالسكان المنتفعين بالغابة وخلق حوار مستمر ومباشر معهم وتنظيمهم على شكل تعاونيات ذات أنشطة مختلفة كما تم إنشاء تعاونيات تقليدية للنساء القرويات قصد إدماجهن في مخطط التنمية والمحافظة على الغابة وعلى توازنها البيئي.

وفي هذا الإطار أسست مديرية المياه والغابات العديد من التعاونيات بكل من إقليم القنيطرة وإقليم الخميسات وهي تبلغ 44 تعاونية غابوية وقد استفادت هذه التعاونيات من استغلال خشب الصناعة وخشب الوقود.

وحسب المديرية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بمدينة القنيطرة فبالرغم من أسباب تدهور غابة المعمورة يظل العامل الأساسي في تدهورها هو الجانب البشري.

(6) حماية غابة المعمورة من المخالفات:

أن أهم أسباب الضغط على الثروة الغابوية لمجال الدراسة، تتجلى في كثافة استغلال السكان المجاورين لها وكذلك لعدم تواجد أنشطة أخرى للعمل بها، وغياب مشاريع تنموية قادرة على خلق مناصب شغل للسكان المجاورة لها وأيضا لضعف الإمكانات والموارد الموجودة لتعويضها والتخفيف من استغلالها، بالإضافة إلى ارتفاع القيمة التجارية للموارد الموجودة بها، وكثرة الطلب على الموارد الأولية لتحقيق أرباح سهلة وبطريقة سريعة.

جدول 9: محاضر المخالفات الغابوية لغابة المعمورة بالقنيطرة:

السنوات	2013	2014	2015	2016
المحاضر	1390	999	1390	1061
الأحكام النهائية	257	202	213	48
عدد ملفات التصالح	166	214	196	219
التنفيذ	40	23	1	0
عدد الاعتداءات المسجلة	3	6	6	9
مالات الإجراءات المتخذة	2	1	3	9
المجموع	1858	1445	1809	1346

المصدر: المديرية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بالقنيطرة 2017

يمكن ان نستنتج من خلال الجدول ما يلي:

(1) بالنسبة لسنة 2013 سجلت ما مجموعه 1858 مخالفة منها 1390 محضر غير ان الاحكام النهائية التي طبقت في حق المخالفين بلغت 257 حكم نهائي وذلك لان إدارة المياه والغابات سجلت 166 ملف تم فيه التصالح وتم تنفيذ 40 حكم فقط من تلك المخالفات أما عدد الاعتداءات المسجلة في هذه السنة بلغت 3 اعتداءات بحيث نجد اثنان من تم في حقهم اتخاذ الإجراءات اللازمة.

(2) أما في سنة 2014 فقد سجل انخفاض في عدد المخالفات بحيث بلغ ما مجموعه 1445 مخالفه بحث تم تسجيل 999 محضر مخالفة في حين ان الأحكام النهائية الصادرة بشأنهم كانت 202 حكم فقط و 214 ملف تم فيه التصالح وتم تنفيذ 23 حكم من المخالفات اما عدد الاعتداءات التي تم تسجيلها فقد كانت 6 اعتداءات وتم اتخاذ الاجراء في حق مخالفة واحدة.

(3) اما في سنة 2015 بلغ مجموع المخالفات الغابوية 1809 بحيث ارتفع عدد المحاضر ليصل الى 1390 محضر تم تسجيله وتم تنفيذ حكم واحد من 213 احكام نهائية و 196 تم التصالح بشأنهم وبلغت عدد الاعتداءات 6 ليتم اتخاذ 3 احكام في حقهم الإجراءات القانونية.

4) أما سنة 2016 وصلت عدد المخالفات 1346 مخالفة تم تسجيل 1061 محضر تم الحكم بصفة نهائية في 48 محضر و 219 تم فيهم التصالح ولم يتم تنفيذ أي إجراء في حق المخالفين وكان عدد الاعتداءات 9 تم في حقهم الإجراءات القانونية. ومن هنا يتجلى هذا الضغط على الموارد الغابوية من خلال الاستغلال المفرط لها وذلك بتكوين عصابات خطيرة لنهب وتهريب الموارد الغابوية.

ويمكن تصنيف هذه المخالفات الغابوية إلى:

*مخالفات عادية وبسيطة وتكمن في حطب التدفئة، الرعي في الأماكن الممنوعة، التخميم بجوار الغابة.

*مخالفات معقدة ومركبة وهي تشمل عصابات متخصصة ومحترفة تتسلل إلى الغابة وتقوم بقطع الأشجار ونقلها ليلا وحملها ونسويقها إما في الأسواق أو يبيعونها لأصحاب الأفرنة، أو يبيعها كأعمدة لبناء البيوت حيث تتم عملية البيع في سرية تامة وهي منظمة تتحكم فيها شبكات مكونة من تجار وسامسة فضلا عن منفذي السرقات الذين يشتغلون مقابل أجره يومية لا تتجاوز 60درهم .

وتصديا لهذه الظاهرة فإن المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر وضعت استراتيجية لحماية التشكيلات الغابوية بهدف تطويق ظاهرة الاعتداء على الملك الغابوي لتجنب أي اختلال في التوازنات البيئية خاصة أولئك الذين يشكلون عصابات منظمة تنشط في مجال قطع وتحزين وتهريب المواد الغابوية ذات مصدر غير قانوني وذلك بإمدادات بشرية ومادية لحمايتها بصفة مستدامة لجأت إلى إعداد إجراءات استعجالية منسقة وسريعة مع السلطات المعنية وزارة الداخلية والعدل والسلطات الإقليمية والمحلية والقضائية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة ومن بين الإجراءات المتخذة ضد العصابات المنظمة :

- 1) تكثيف عمليات الدوريات الجماعية ليلا ونهارا داخل المناطق المعرضة للاعتداء.
- 2) تشديد المراقبة على نقل المواد الغابوية عبر الطرق والمسالك الغابوية.
- 3) مراقبة مستودعات الموارد الغابوية بالدواوير والمراكز الحضرية والشبة الحضرية وحجز المواد المهربة .
- 4) حجز الشاحنات وعربات النقل المستعملة في تهريب المواد الغابوية.
- 5) تطبيق مسطرة القانون الجنائي في حق المهربين المرموقين بدعم فعال من مختلف محاكم وقوات الدرك.
- 6) تشجيع تأسيس التعاونيات.

ورغم كل هذه الجهود نلاحظ أن وتيرة النهب وكذلك ارتكاب العنف لازالت جد مرتفعة خصوصا بالمنطقة التي نحن بصدد دراستها مما أدى إلى مراجعة قانون المياه والغابات وذلك بإعداد مشروع قانون بتنسيق مع الأمانة العامة للحكومة يقضي بتغيير البنود الجزرية التي تهدد الغابة.

وهكذا واعتبارا لأهمية التي يكتسبها القطاع الغابوي في إطار الحفاظ على الثروات الغابوية ألحت السلطات المحلية والإقليمية على ضرورة القيام بدوريات قصد ضبط كل المخالفات وذلك بتعاون مع المصالح التقنية بقصد الحد من تصرفات العصابات التي تنهب الثروات الغابوية بحيث سارعت إلى إنجاز برنامج عشري 2005 -2014 يضم إنجاز مشاريع حول تشجير

وتخليف الغابة وتأمين الملك الغابوي و إنجاز مشاريع مدرة للدخل مثلا توزيع الأشجار المثمرة وتوزيع خلايا النحل وتوزيع الساكنة في إطار تعاونيات غابوية وجمعيات رغوية تساهم في حماية الغابة وحراستها من العصابات المنظمة.

ويبقى السؤال المطروح هل تساعد الحملات الواسعة النطاق والدوريات المكثفة ليلا ونهارا في الحد من وتيرة النهب والتخريب وتقليل عدد المخالفات؟

(7) استراتيجية الحفاظ على الملك الغابوي من طرف المندوبية السامية للمياه والغابات:

التصحر:

إن حماية وتدبير الملك الغابوي باعتباره ثروة وطنية يهدف إلى إتمام تحديد والتحفيز العقاري للمجال الغابوي وتكثيف عمليات ضبط ومعالجة الجنب الغابوية وتكثيف عمليات تجهيز المجالات الغابوية وتعيين وإتمام الترسانة القانونية التي جعلت الملك الغابوي غير قابل للتقويت باعتبار أن الملك الغابوي يتعرض لعدة أطماع وضغوطات مرتبطة باستعمالات مختلفة.

غير ان عملية التحديد الغابوي تعترضها بعض الإكراهات منها تعرض الجماعات السلالية والسكان عمليات التحديد ومحاولة تملك أراضي الملك الغابوي عن طريق التشييب ومحو معالم القرينة القانونية المتعلقة بملكية الدولة للمجالات الغابوية. لذا كان من بين أهداف هذا التحديد هو وضع حدود ثانية وواضحة بين الملك الغابوي وأراضي الخواص وذلك حتى يتم فض النزاع بين الساكنة المجاورة للغابة والإدارة المختصة وكذا المحافظة على الثروات الغابوي.

ومن بين المبادئ التي اعتمد عليها التحديد للملك الغابوي هو ضمان حقوق الانتفاع للسكان المجاورين للغابة والمتمثلة في رعي المواشي وجمع الحطب شريطة ان تنتفع هذه الساكنة بهذه الحقوق ضمن القوانين الجاري بها العمل والمتعلقة بالحفاظ على الغابة واستعمالها استغلال عقلاني.

لذا التجأت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر إلى تأمين الملك الغابوي الذي كان من بين أولوياتها ضمن البرامج الغابوية وذلك من أجل تحسين العلاقة مع الساكنة المجاورة للغابات وحماية حقوق الملكية وكذا تهيب الظروف الملائمة لتأمين الاستثمار داخل الأراضي الخاصة والأراضي الدولة على حد سواء بما له من انعكاسات إيجابية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كما تسهر المندوبية السامية للمياه والغابات على تدعيم وتعزيز التجهيزات والبنيات التحتية وذلك بهدف تقوية شبكة المسالك الغابوية من خلال خلق وترميم وصيانة المسالك الغابوية من خلال فك العزلة عن الساكنة القروية وتسهيل الولوج للمجال الغابوي.

كما تم إنجاز مشروع حراسة ومراقبة الأملاك الغابوية وذلك من أجل الحفاظ من كل أشكال الاستنزاف التي يمكن أن تمسها وضمان استغلال عقلاني وذلك من خلال إشراك الساكنة القروية لتدبير المجالات الغابوية والاستفادة من خيراتها ولتحقيق ذلك تمت مجموعة من التدخلات من بينها:

(1) تعزيز حراسة مجموعة من المجالات الغابوية الحساسة من خلال إبرام عقود مع شركات حراسة خاصة أو مع تعاونيات وجمعيات محلية.

(2) تكثيف عمليات ضبط ومعالجة الجنب الغابوية من أجل تقليل الضغط على الموارد الغابوية وضمان استغلالها بشكل منظم وعقلاني وبالتالي تحقيق مساهمة حقيقية للمجالات الغابوية دون تهديد التوازنات الإيكولوجية الهشة.

(3) إحالة ملفات النزاعات موضوع محاضر الجنب المحررة على المحاكم المختصة وتتبعها.

(4) مباشرة مسطرة تنفيذ الأحكام الصادرة بعدما تصبح هاته الأحكام نهائية.

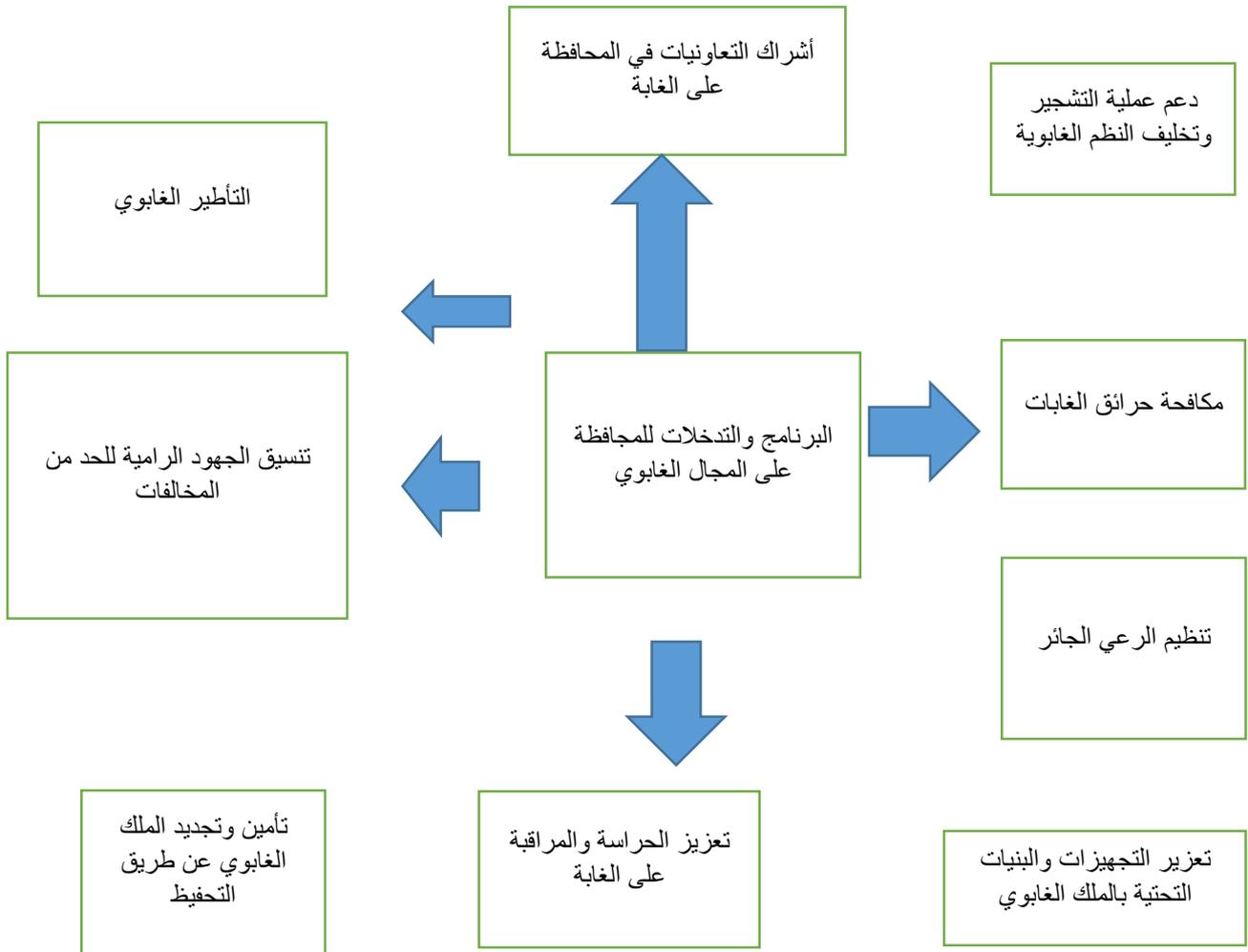
تعتبر دراسات تهيئة المجالات الغابوية أداة أساسية للتدبير المستدام بحيث كان من أولويات المخطط الوطني الغابوي إعادة تجديد الغابة على مساحة تقدر بمليون هكتار في أفق 2024 وذلك من خلال عمليات التشجير وتحسين المراعي تجديد الغابات والاستغلال الغابوي وكذلك تعزيز البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية بالملك الغابوي وتبقي الأهداف الرئيسية لمشروع تهيئة الغابات.

*من الناحية الاقتصادية: ضمان الاستغلال المستدام للمنتوجات الغابوية الخشبية والغير الخشبية.

*من الناحية البيئية: ضمان استدامة الغابات والمحافظة عليها.

*من الناحية الاجتماعية: المساهمة في التنمية المحلية من طرف السكان المحليين.

من خلال المعطيات التي تم درجها لأهم البرامج والتدخلات للمحافظة على المجال الغابوي يمكن استنتاج ما يلي:



البرنامج والتدخلات للمحافظة على المجال الغابوي

خلاصة عامة:

تعد غابة المعمورة ثروة وطنية لتوفرها على مؤهلات كبيرة قادرة على المساهمة في الاقتصاد الوطني غير أن طريقة استغلالها لا تنبئ بنتائج إيجابية في المستقبل رغم المجهودات المبذولة من طرف المؤسسات المسؤولة عن الحماية والحفاظ على هذا المجال الغابوي من التدهور و الإلتلاف والمتمثلة في المخططات وبرامج التهيئة والتي بالرغم من ذلك لم تصل إلى المستوى المطلوب والمتوقع وإن كان الرهان على المستقبل في وعي الساكنة بأهمية المجال الغابوي وبالتالي التقليل من حجم المخالفات الغابوية و التخفيف من الضغط على الموارد الغابوية وبالتالي الحفاظ على إرث غابة المعمورة ويرجع السبب في عدم نجاح هذه المخططات وبرامج التهيئة لغابة المعمورة لعدة أسباب :

*الضغط المباشر وتزايد المساحات الفارغة من التشجير بسبب الرعي المكثف والسرقة بواسطة مافيات منظمة واجتثاث وانتشار الطفيليات وكذا قطع الأغصان وتقديمه ككأ للماشية.

*عدم احترام سكان غابة المعمورة لعمليات التسيج للمناطق التي تتم بها عملية التخليف للحد من ولوج القطعان إليها وتطوير الشراكة وتشجيعها مع الجماعات المحلية والساكنة القروية فضلا عن تنظيم حملات تحسيسية بضرورة المحافظة على الغابة.

*الخصائص الذي تعرفه الإدارة الغابوية في الموارد البشرية في حراسة الغابة بحيث تسند هذه المهمة الى الجمعيات الرعوية التي تتكلف بمهمة الحراسة.

كما تعتبر غابة المعمورة من أكبر غابات البلوط الفليني في العالم وهي ثروة وطنية وطبيعية بامتياز يستوجب الحفاظ على هذا النظام الإيكولوجي وتحصينه من كل عوامل التدهور.

ومن خلال تشخيص وتحليل الخصائص الطبيعية والبشرية لساكنة غابة المعمورة وما يزخر به هذا المجال الغابوي المتميز بطوبوغرافية يغلب عليها طابع التموج ومياه سطحية وجوفية مهمة وبمناخ ملائم وتربة متنوعة ذات خصائص ومميزات مختلفة تلائم عادة البلوط الفليني وبعض النباتات الغابوية كما أنها تتمتع بوظائف اقتصادية واجتماعية وبيئية وترفيهية مما يجعل منها قضاء متعدد الوظائف و رافعة للتنمية المحلية و الجهوية كما تعد خزان للتنوع البيولوجي بالإضافة أنها تشمل فضاءات حضرية وشبه حضرية تستقبل ساكنة أهم الحواضر المجاورة لها إلا أنه رغم كل هذه الثروات التي تتوفر عليها والمؤهلات الطبيعية تبقى نظاما بيئيا مهددا جراء عدة عوامل كالتقلبات المناخية (فيضانات، جفاف) وعامل بشرية كالرعي الجائر الذي في بعض الأحيان يتجاوز القدرة الإنتاجية للغابة والحرائق واجتثاث الأشجار إلى جانب ظهور بعض الأمراض والطفيليات وكذا التوسع العمراني الذي أدى تفهقر المساحة الغابوية عن طريق البناء بداخلها بغية احتلالها وتملكها بطريقة غير شرعية بحيث أصبحت غابة المعمورة هي الملجأ والوحيد للتوسع وذلك لا احتضانها عدة مؤسسات عمومية.

تبقى التغيرات المناخية والتوسع العمراني وارتفاع الضغط على الملك الغابوي من العوامل التي تهدد الغابة والتي يمكن أن يحدث تأثيرا ملحوظا في عدم استدامة التشكيلات النباتية مما جعل المصالح المختصة تسعى إلى وضع عدة مخططات من أجل الحفاظ على الغابة قصد تحقيق تنمية شاملة للمجال و استدامته حتى يتسنى له لعب ادواره ووظائفه على الشكل المطلوب ولن يتأتى هذا إلا بمشاركة ممثلي جمعيات و تعاونيات غابوية وتكثيف جهودهم من أجل الحد من تدهور النظام الإيكولوجي للغابة و ذلك وفق مقاربة تشاركية تقوم على مساهمة كل المتدخلين و إشراك الساكنة في تنمية الموارد الغابوية يعهد لها ضبط ممارسة حق الانتفاع بما يعزز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ويبعد عن الغابة خطر التردّي والانقراض.

إن المجال الغابوي بالمعمورة مكون أساسي ضمن مكونات توازن المجال الغابوي المغربي لكن مستقبله مهدد بمزيد من التدهور إذا لم يعالج بمنظور جديد يأخذ في الاعتبار كل معطيات الواقع الاجتماعي والاقتصادي لهذا المجال معتبرا الغابة عاملا أساسيا في التنمية المستدامة محليا وجهويا ووطنيا.

ونختم هذا البحث بطرح مجموعة من الإشكاليات التي ظلت تلازمتنا طوال مدة الإنجاز وهي إشكاليات متعددة ستحدد الإجابة عنها على غرار ما سيحدث في السنوات اللاحقة وهي كالتالي:

- إلى متى يشعر سكان المنطقة بأهمية وغنى الغابة ويستغلونها استغلالا عقلانيا جيدا؟
- ما هو مستقبل الغابة في ظل التغيرات المناخية والمشاريع المقرر إنجازها مستقبلا على حساب الغابة؟
- ما هي الأفاق المستقبلية لتنظيم هذا المجال وتأطيره؟

التوصيات:

وبناء على هذا يوصى بما يلي:

- 1) إنشاء وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل والنظر في خلق بدائل للتخفيف من الضغوط الرعوية على الغابة.
- 2) إجراء دراسات مناخية لتسليط الضوء على تأثير المحتمل لتغير المناخ على التشكيلات النباتية.
- 3) التحديد الكامل للملك الغابوي وتعيين التشريعات المتعلقة بتنظيم وتدبير واستغلال هذا القطاع.
- 4) تنظيم حملات للتحميس بأهمية الشجرة في حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية تشارك فيها مختلف الأطراف المستفيدة من الغابة.
- 5) تنظيم أورش كبرى للتشجير بمختلف المناطق بما في ذلك النطاقات المحاذية للمدن وخاصة الصناعية يجند لها ما يكفي من النطاقات المادية والبشرية مع ضرورة إشراك السكان المحليين في هذه العمليات لتضمن لها نسبة من النجاح.
- 6) بلورة خطة مندمجة لتهيئة وتنمية المساحات الغابوي تراعي في نفس الوقت حماية توازن البيئة الغابوية وأيضا توازن مستوى عيش السكان الذين يعيشون بمحيط وداخل الغابة حتى لا يضطروا للاعتداء على مواردها.
- 7) ضرورة تنفيذ الاحكام الصادرة ضد المخالفين والمهربين والرفع من العقوبات الجزرية واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة في حقهم.
- 8) الاهتمام بالمخططات الأساسية وعدم التجاوز عن تطبيقها.
- 9) القيام ببعض البرامج التحسيسية وبالأهمية البيئية والترفيهية والجمالية والاقتصادية والاجتماعية للغابة.

المصادر والمراجع:

- 1- الوصفة عبد الرحيم. هضبة المعمورة ساحل سلا "التكوينات السطحية والتطور الجيومورفولوجي". رقم الإيداع 473/1998 مطبعة المعارف الجديدة الرباط.
- 2- الخراز عبد القادر محمد: (2003): تحولات أنماط استغلال المجالات الساحلية وأثرها على البيئة، محور سيدي الطيبي القنيطرة، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية.
- 3- محمد التفراوتي "2008" موئل حياه مائيه في المغرب ...المرجة الزرقاء.
- 4- محمد البدوي 2012 "أثر التحولات المناخية على الوسط البيئي بهور مولاي بوسلهام" بحث لنيل الاجازة.
- 5- كتيبات رامسار لاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة الإصدار الثالث 2007"
- 6- سعيد الهينا 2014، بحث ماستر حول آثار التغيرات المناخية على البيئة المغربية والتدبير المتخذة على المستوى الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة لمواجهتها.
- 7- التهامي ديبون، 2012: أثر المناخ على الزراعة. مجلة الآداب والعلوم الإنسانية جامعه ابن طفيل، العدد 10.
- 8- التهامي ديبون: الدينامية المناخية وتأثيرها على زراعه الحبوب الرئيسية بالجزء الشمالي الغربي للمغرب. أطروحة لنيل دكتوراه الدولة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعه ابن طفيل، القنيطرة.
- 9- باحو عبد العزيز، 2002: الجفاف المناخي بالمغرب: خصائص علاقته باليات الدورة الهوائية وأثره على زراعه الحبوب. اطروحة لنيل الدكتوراه الدولة في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية.
- 10- السلوى عبد المالك، 2006: التساقطات والحصيلة المائية بالسهول الأطلنطية المغربية. سلسلة رسائل واطروحات منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء.
- 11- الغازي عبد الخالق، 1991: معطيات حول الوسط الطبيعي لمنطقة الغرب اعمال الندوة العالمية التي نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة أيام 22 و 23 و 24 أكتوبر 1991 منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة، سلسلة الندوات مناظرات رقم 3.
- 12- منطقة الغرب: المجال والانسان (كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة 1991).
- 13- حالة البيئة لجهة الغرب الشراة بني حسن، التقييم المندمج للبيئة (2014).